بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم الإقتصاد التطبيقي

أثر العولمة في تعزيز التبعية الاقتصادية في الدول النامية

The Effect of globalization in promoting economics dependency in developing countries

بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في الإقتصاد التطبيقي

إعداد الطلاب::

حسب النافع عبد الله عبد القادر أحمد

آية رحمه علي صالح

ريم يس الفكي محمد

سعاد جبريل على محمد

إشراف /

أ.محمد صلاح حمد الله محمد

نوفمبر/ 2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

إلى الصنيع الزاخر الفياض والمعطاء

أُمي وأبي.

وإلى الأستاذ محمد صلاح حمد الله حمد

وإلى إخواني وإخوتي.

وإلى كل الأصدقاء ورفقاء الدرب

وإلى كل زملاء الدراسة.

وإلى أساتذتي في جميع مراحلي التعليمية

وإلى كل باحث علم ومعرفة.

وما كانت نجاحاتنا إن أَهدينا لغيركم انسكاباً .

نهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

الشكر وألاً لله عز وجلوالحمدللّه الذّي منا علينا بالوصول إلى هذه المنزلة التي ما كنا لنبلغها إلا بفضله فالحمد للّه عز وجل الذّي ألهمنا الصبر والثبات ومدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي...

ثم نتقدم بفائق الشكر الى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وبالأخص كلية الدراسات التجارية.

و أيضاً كل الشكر والتقدير والامتنان والعرفان للمشرف الاستاذ/**محمد صلاح حمد الله حمد** الذّي لميبخل علينا بتوجيهاته القيمة وانتقاداته الهادفة وقدما لنا عصارة جهده وفكره ووقته ...

كما لا يفوتنا التوجه بالشكر والعرفان الى جميع اساتذة قسم الاقتصاد التطبيقي والى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة.

مستخلص البحث

تناولت الدراسة أثر العولمة في تعزيز التبعية الاقتصادية في الدول النامية، حيث تتمثل مشكلة الدراسة في الوقوف علي دور العولمة في تعزيز التبعية الاقتصادية في الدول النامية والوقوف ايضاً على أثر العولمة في تعميق التبعية الاقتصادية في الدول النامية،هدف البحث للتعرف على مفهوم العولمة ومظاهرها وأثارها، وتسليط الضوء على قضية التبعية والياتها، وايضاً توضيح دور المنظمات الدولية في تعزيز التبعية الاقتصادية في الدول النامية، والوقوف على الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في تعزيز التبعية الاقتصادية في الدول النامية، ومعرفة إمكانية الاتصالات في تعزيز التبعية الاقتصادية في الدول النامية، وافترض البحث أن المنظمات الدولية تلعب دوراً كبيراً في تعزيز التبعية الاقتصادية في الدول النامية.كما تلعب الشركات متعددة الجنسيات دور كبير في تعزيز التبعية الاقتصادية في الدول النامية،وكذلك تلعب الاتصالات دور كبير في تعزيز التعبية الاقتصادية في الدول النامية، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب تحليل الرأي لعينة عمدية باستخدام الاستبيان، توصل الدراسة على وجود علاقة معنوية بين أثر المنظمات الدولية على تعزيز التبعية الاقتصادية، على وجود علاقة معنوية بين أثر الشركات متعددة الجنسيات على تعزيز التبعية الاقتصادية، على وجود علاقة معنوية بين أثر الاتصالات على تعزيز التبعية الاقتصادية، اوصت الدراسة علي تشجيع الإنتاج من أجل منافسة الاقتصاد المحلي في السوق العالمية، بناء القدرات الاقتصادية التنافسية ونقل التقنيات الحديثة وتوظيفها في العمليات الإنتاجية وتقديم الخدمات من خلال

الارتقاء بالجهود العلمية والتطبيقية، مواجهة سلبيات العولمة وتحقيق وضع اقتصادي ومالي مستقر للدول النامية.

Abstract

The study tackled the Effect of globalization in promoting economic dependency in developing countries. The study problem is to stand on the role of globalization in enhancing economic dependence in developing countries and also on the impact of globalization on deepening economic dependence in developing countries. The aim of the study is to identify the concept of globalization, The role of international organizations in enhancing economic dependency in developing countries, and the role played by multinational companies in enhancing economic dependence in developing countries, The study assumes that international organizations play a major role in enhancing economic dependence in developing countries. Multinational corporations also play a major role in enhancing economic dependence in developing countries. Telecommunications plays a major role in enhancing economic competitiveness in developing countries. Using the descriptive analytical method using the method of opinion analysis for a sample using the questionnaire, the study found a significant relationship between the impact of international organizations on the promotion of economic dependence on the existence of a significant relationship between the impact of multinational companies The study recommended encouraging production to compete with the local economy in the global market, building competitive economic capacities, transferring modern technologies and employing them in production processes and providing services through upgrading scientific and applied efforts. , Addressing the negative aspects of globalization and achieving a stable economic and financial situation for developing countries.

فهرس المحتويات

الرقم	المحتوى	رقم الصفحة
.1	البسملة	أ
.2	الإستهلال	ب
.3	الإهداء	ج
.4	الشكر والتقدير	د
.5	مستلخص البحث	ه
.6	Abstract	و
.7	فهرس المحتويات	ز
.8	فهرس الجداول	ط
.9	فهرس الأشكال	ك
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة		
.10	المبحث الأول: الإطار المنهجي	1
.11	المبحث الثاني: الدراسات السابقة	4
الفصل الثاني: الإطار النظري		
.13	**المبحث الأول:** مفهوم وأدبيات العولمة	7

.14	**المبحث الثاني**: مفهوم التبعية الاقتصادية	18
الفصل الثالث **التبعية الاقتصادية في السودان وعلاقة السودان بالنظام العالمي الجديد**		
.14	**المبحث الأول**: هيكل الاقتصاد السوداني	30
.15	**المبحث الثاني:** علاقة السودان بالنظام العالمي الجديد	34
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية		
.16	**المبحث الأول: تحليل البيانات**	47
.17	**المبحث الثاني: النتائج والتوصيات**	67
.18	المصادر والمراجع	68

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الشكل
(4-1)	لتوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير العمر	49
(4-2)	لتوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير الالمؤهلالاكاديمي	51
(4-3)	لتوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير التخصص العلمى	52
(4-4)	لتوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير الخبرة	54
(4-5)	لتوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير صفة الاختيار	55
(4-6)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة البحث على عبارات الفرضية الاولي	57
(4-7)	نتائج اختبار مربع كاي للفرضية الأولى	58
(4-8)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة البحث على عبارات الفرضية الثانية	61
(4-9)	نتائج اختبار مربع كاي للفرضية الثانية	62
(4-10)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة البحث على عبارات الفرضية الثالثة	64
(4-11)	يوضح نتيجة اختبار مربع كاي للفرضية الثالثة	65

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(4-1)	لتوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير العمر	50
(4-2)	التوزيع لتكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير المؤهل الاكاديمي	51
(4-3)	لتوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير التخصص العلمي	53
(4-4)	لتوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير الخبرة	54
(4-5)	لتوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير صفة الاختيار	55

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً : الإطار المنهجي :

المقدمة:

تعد العولمة انفتاح على العالم الخارجي وهي حركة متدفقة ثقافياً وسياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً حيث يتعامل مدير اليوم مع عالم يتلاشى فيه تأثير الحدود الجغرافية والسياسية والاقتصادية وأصبح رأس المال يتحرك بغير قيود وينتقل من دولة الي أخري ومعلومات تتفرق بغير عوائق حتى تفيض احياناً عن طاقة استيعاب المديرين، فتداخلت الثقافات وتقاربت الأسواق واندمجت الدول وازالت حدودها الاقتصادية والجغرافية و تحالفت الشركات وتبادلت الأسواق والمعلومات والاستثمارات عبر الحدود وأصبحت هنالك منظمات مؤثرة عالمياً مثل:(صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية ووكالات متخصصة للأمم المتحدة) تؤثر بدرجة أو باخري في اقتصاديات وعملات الدول وظروف معيشة الناس عبر العالم الأمر الذي يري فيه كثيراً من الكتاب شكل جديد من اشكال الاستعمار وتم تلخيص أفكارهم فيما عرف بنظرية التبعية ولذلك تأتي هذه الدراسة لمعرفة الدور الذي تلعبه العولمة في تعزيز مفهوم التبعية الاقتصادية في الدول النامية.

أولاً : مشكلة البحث:

تعد العولمة إحدى أكثر القضايا الجدلية في عالم اليوم حتى يري فيها مؤيدوها تقدماً اقتصادياً وحضارياً بينما يري أخرون أنها ليست إلا شكلاً من أشكال الاستعمار الجديد والية لاستغلال ثروات الدول النامية وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في السودان كالاتي:

ما هو دور العولمة في تعزيز التبعية الاقتصادية في الدول النامية.

ويمكن ان يتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية:

1-ما هو دور المنظمات الدولية في تعزيز التبعية الاقتصادية في الدول النامية.

2-الى أي مدي تساهم الشركات متعددة الجنسيات في تعزيز التبعية الاقتصادية في الدول النامية.

3-كيف يمكن للاتصالات ان تؤدي دوراً في تعزيز التبعية الاقتصادية في الدول النامية.

ثانياً : فرضيات البحث:

1تلعب المنظمات الدولية دوراًكبيراً في تعزيز التبعية الاقتصادية في الدول النامية.

2-تلعب الشركات متعددة الجنسيات دور كبير في تعزيز التبعية الاقتصادية في الدول النامية.

3-تلعب الاتصالات دور كبير في تعزيز التعبية الاقتصادية في الدول النامية.

ثالثاً : أهداف البحث:

1-التعرف على مفهوم العولمة ومظاهرها وأثارها.

2-تسليط الضوء على قضية التبعية والياتها.

3-توضيح دور المنظمات الدولية في تعزيز التبعية الاقتصادية في الدول النامية.

4-الوقوف على الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في تعزيز التبعية الاقتصادية في الدول النامية.

5-معرفة إمكانية الاتصالات في تعزيز التبعية الاقتصادية في الدول النامية.

رابعاً : أهمية البحث:

أ-الأهمية العلمية(النظرية):

تتمثل أهمية البحث العلمية في الاسهام العلمي الذي تقدمه الدراسة والمتمثل في التعرف على تأثير العولمة في ظاهرة التعبية الاقتصادية في الدول النامية وبالتالي تمثل الدراسة إضافة للمكتبة في ظل خلوها من دراسة مماثلة.

ب-الأهمية العملية:

يمكن أن يمثل البحث إطار مرجعي لاتخاذ القرارات ووضع السياسات الملائمة للتعامل مع ظاهرة العولمة ومؤسسات التمويل الدولية.

خامساً : منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب تحليل الرأي لعينة عمدية باستخدام الاستبيان.

سادساً : مصادر جمعالبيانات:

أ-المصادر الأولية: الاستبيان.

ب-المصادر الثانوية: الكتب والمراجع والإنترنت والتقارير.

سابعاً : هيكل البحث:

يحتوي البحث على أربعة فصول

يمثل الفصل الأول الإطار العام للبحث ويحتوي على مبحثين،المبحث الأول الإطار المنهجي، والمبحث الثاني الدراسات السابقة، كما تم تخصيص الفصل الثاني للإطار النظر ي للبحث بحيث يمثل المبحث الأول أدبيات العولمة، ويعبر المبحث الثاني عن مفهوم التبعية الاقتصادية، أما الفصل الثالث فقد تناول التبعية الاقتصادية في السودان وعلاقة السودان بالنظام العالمي الجديد، المبحث الأول هيكل الاقتصاد السوداني القائم بالتبعية الاقتصادية، أما المبحث الثاني علاقة السودان بالنظام العالمي الجديد، أما الفصل الرابع فيمثل الدراسة التطبيقية، المبحث الأول تحليل البيانات، أما المبحث الثاني فيمثل النتائج والتوصيات.

ثانياً :الدراسات السابقة:

1-دراسة سعاد لمقدم وآخرون 2013م:

هدفت الدراسة الى معالجة المواضيع المتعلقة بالعولمة الاقتصادية واقتصاديات البنوك والميول العلمي للمواضيع المرتبطة بالعولمة ومجالاتها وتمثلت مشكلة الدراسة ان البنوك تلعب دوراً اساسياً في دعم وانعاش الاقتصاد فهي خلية متكاملة ومتناسقة الأطراف، وكانت أهم التساؤلات ما هي أهم العناصر التي تندرج تحت عنوان اقتصاديات البنوك، اهم فرضيات هذه الدراسة: أن العولمة الاقتصادية هي كل مستجدات وتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم الاقتصادي وأن للعولمة الاقتصادية عدة أسباب منها تحرر التجارة الدولية، واستخدمت المنهج الاستنباطي والاستقرائي , واهم النتائج العولمة الاقتصادية هي كل المستجدات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم الاقتصادي وتختلف أنواع العولمة الاقتصادية العولمة الإنتاج و عولمة المالية، واهم النتائج: تنويع نشاط البنك و اتجاه فن التعامل في المشتقات المالية.([1])

2-دراسة عبد الرازق الفكي الحاج 2008م:[(2)]

هدفت الدراسة الى التعرف على العوامل المؤثرة على الدول النامية، وتمثلت مشكلة الدراسة في ضعف اقتصاديات الدول النامية تجاه اقتصاديات الدول المتقدمة المبنية على المعرفة والتقدم التكنولوجي، وكانت أهم فرضيات الدراسة: أن للعولمة الاقتصادية الكثير من الفرص الظاهرية والتي يصاحبها الكثير من التحديات بالنسبة للدول النامية و استخدمت المنهج التحليلي الوصفي، اهم النتائج أن العولمة توفر الكثير من الفرص الظاهرية المرتبطة بزيادة حجم التجارة الدولية وتدفق رؤوس الاعمال وأهم التوصيات:

أ-تشجيع انتقال رؤوس الأموال والعمالة.

ب-يجب على الدولة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

ج-اتباع نهج المواصفات القياسية للتجارة العالمية.

[(1)] سعاد لمقدم واخرون - أثر العولمة الاقتصادية على اقتصاديات البنوك - كلية العلوم الاقتصادية -جامعة قاصدي مرباح ورقلة2013م

[(2)]الفاضل عبد الرازق عارف الحاج- اثر العولمة واقتصاديات المعرفة على الدول النامية - كلية الدراسات العليا -جامعة النيلين 2008م

3-دراسة صلاح الدين مصطفي احمد 2008م:[1]

تمثلت مشكلة البحث في التحديات التي تواجه الإدارة العليا والتي تتطلب نوع جديد من المديرين تفادياً لعنصر الاستعداد المبكر للمتغيرات التي قد تنجم ومحاولة الوصول الي الحقيقة بجمع أكبر قدر من المعلومات عن الظاهرة تكون كفيلة ببث الثقة في النفس بدرجة تمكن من التعامل معها. كما هدف البحث الي تسليط الضوءعلي اثار العولمة علي مديرين الإدارة العليا واهتم بانعكاساتها علي هذه الشريحة .كما تناول البحث عدد من الفروض لمعرفة العلاقة بين وظائف الإدارة العليا وظاهرة العولمة وشمل هذا البحث عدد من التساؤلات منها العلاقة الموجه بين التفكير الاستراتيجي للمدير والتوجه نحو العولمة ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصل هذا البحث الي عدد من النتائج منها ان العولمة تحتم التوجه نحو التفكير الاستراتيجي الذي يأخذ البيئة الخارجية في الاعتبار ولم تستطيع الإدارة العليا في السودان التعامل مع ظاهرة العولمة دون ما تعمل علي مراقبة مستجدات البيئة الخارجية.

4-دراسة: زين العابدين عبد الله الجزولي 2007:[2]

هدف البحث الي ابراز أهمية العولمة كالظاهرة اقتصادية فرضت وجودها على اقتصاديات العالم وتحديد اثارها المتوقعة على الاقتصاد السوداني وتحديد التحديات والصعوبات التي تواجه الاقتصاد السوداني، وتمثلت مشكلة البحث في انه كيف يستطيع السودان في ظل سياسة التحرير الاقتصادي مواجه العولمة وكيف تستطيع الصادرات السودانية المنافسة عالمياً . تمثلت فرضيات البحث في أنه كلما كانت الصادرات السودانية ذات ميزه نسبية كلما استطاعت المنافسة عالمياً، كلما كانت سياسية التحرير الاقتصادي مرنه كلما أدت الي التقدم الاقتصادي، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت البحث الي نتائج أهمها تدني العائد من الصادرات غير البترولية واستقرار سعر الصرف على التنمية ورفع مستوي الكفاءة الإنتاجية وتعزيز القدرات

[1] د. صلاح الدين مصطفي احمد، أثر العولمة في وظائف الإدارة العليا نوفمبر 2008

[2] زين العابدين عبد الله الجزولي، أثر العولمة في الاقتصاد السوداني في ظل سياسة التحرير الاقتصادي، اغسطس2007.

التنافسية والزيادة في انتاج السلع ذات الميزة النسبية الموصلة في سن اللوائح والقوانين المرنة وازالت العوائق التي تقف امام سياسة التحرير الاقتصادي والمشاركة في التكتلات الإقليمية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

الدراسة	الفترة	المتغيرات	المنهج
اثـر العولمـة الاقتصـادية علـي اقتصاديات البنوك	2013م	العولمـة الاقتصـادية واقتصاديات البنوك	الاستنباطي والاستقرائي
اثـر العولمـة واقتصـاديات المعرفـة علي الدول النامية	2008م	العولمـة واقتصـاديات المعرفة	التحليلي الوصفي
اثر العولمة في وظائف الادارة العليا	2008م	العولمة ووظائف الادارة العليا	التحليلي الوصفي
اثر العولمـة في الاقتصـاد السوداني في ظل سياسة التحرير	2007م	العولمـة وسياسـة التحرير	التحليلي الوصفي

هنالك تشابة بين الدراسة الحالية وبعض من الدراسات السابقة بالاخص في الاطار النظري للدراسة والمنهجية، يلاحظ ان كل الدراسات السابقة لم تتناول التبعية الاقتصادية فأن الاضافة التي قدمتها هذه الدراسة التعرف علي أثر العولمة في تعزيز التبعية الاقتصادية في الدول النامية.

نموذج البحث:

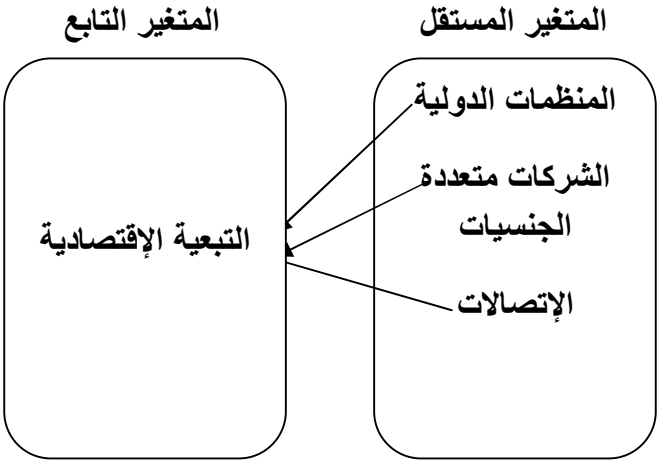

الفصل الثانـي

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: ادبيات العولمة

المبحث الثانـي: مفهوم التبعية الاقتصادية

المبحث الأول

أدبيات العولمة

المطلب الأول: مفهوم وتعريف العولمة

نعيش ليوم في عالم متغير تغيرات سريعة، عالم كثيف الأحداث، سريع التطورات، متوالي المتغيرات، الشيء الذي يتطلب مراقبة دقيقة ومتابعة لصيقة، لما يستجد من أحداث حولنا من أجل المتابعة التحليلية [1]والتقرير عن الأحداث ووضع التوصيات المناسبة لجهات اتخاذالقرارات وواضح جداً أن الذي لا يلاحق الأحداث المتسارعة ولا يتابعها، يعيش تخلفاً مريعاً .وتسطحا في المعلومات ويفوته الكثير، كما عرفها صندوق النقد الدولي بأنها: الاندماج المتسارع للاقتصاد العالمي عبر التجارة وتدفق رؤوس الاموال وانتقال التكنولوجيا وانشاء شبكات الاتصال وتيار التدفقوهذا التعريف حاو ي لكثير من المضامين ومغطي لأبعاد مهمة وواجبات وزاوية كبيرة جدا ويشير اخرون ان مصطلح العولمة هو عملية تعميق مبدأ الاعتماد والتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد فيه نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوي والحجم والوزن في مجلات متعددة واهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج. عرفها جمال الدين الخضر: تعتبر العولمة[2] منظومة ثقافية خاصة تشكل الحامل الثقافي (الاعلامي)ألا وهو (الكوكبية) التي حملت على ركائز عدة أهمها نهاية التاريخ وصراع الحضارات واجتياح الموجة الثالثة ونهاية المثقف والعالم قرية صغيرة،نستخلص مما سبق أن تعريفات العولمة تدور فيما يلي:[3]

1-الإندماج بين الدول عبر التجارة الدولية والتبادل وانتقال التكنولوجيا.

---

[1] السفير احمد التجاني صالح، انعكاسات على الاقتصاد السوداني وافريقيا والوطن العربي.
د.عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية(منظماتها-شركاتها-تداعياتها)، الدار الجامعية،84شارع زكريا غنيم-الابراهيمية، 2006م،
[2] ص17.
[3] د.جمال الدين الخضر، العولمة قدر ام اختيار، وزارة الثقافة والسياحة-الخرطوم،2005م، ص4.

2-العلاقات الاقتصادية الدولية من حيث المستوى والحجم والوزن.

3-أن العولمة جعلت من العالم قرية صغيرة.

المطلب الثاني: مظاهر العولمة:

اولاً : تحول مفاهيم الاقتصاد ورأس المال:

قد اقرنت العولمة بظواهر متعددة استجدت على الساحة العالمية.او ربما كانت موجودة من قبل، ولكن من درجة ظهورها، وهذه الظاهر قد تكون اقتصادية او سياسية او ثقافية او اتصالية او غيرها، ولا شك ان أبرز هذه الظواهر الاقتصادية أهمها:

1-تحول الاقتصاد من الحالة العينية (الأنشطة التقليدية كتبادل السلع عينيا بالبيع والشراء)الي الاقتصاد الرمزي الذي يستخدم الرموز والنبضات الالكترونية من خلال الحواسيب الالكترونية والأجهزة الاتصالية، وما ينتج عن ذلك من زيادة حجم التجارة الالكترونية والتبادل للبيانات في قطاع التجارة والنقل والمال والائتمان وغيرها.[1]

2-تحول رأس المال من وظائفه التقليدية كمخزن للقيمة ووسيط للتبادل الي سلعة تباع وتشترى في الأسواق (تجارة النقود)، حيث يدور في أسواق العالم ما يزيد عن 100 ترليون دولار(100 الف مليار) يضمها ما يقرب 800 صندوق استثمار، ويتم التعامل يومياً في ما يقرب من 1500 مليار دولار، أي اكثر من مرتين ونصف قدر الناتج القومي العربي، دون رابط او ضابط، وهو ما أدى الي زيادة درجة الاضطراب والفوضى في الأسواق المالية، وأعطى لرأس المال قوة لفرض شروطه علي الدول، للحصول علي اقصى ما يمكن من امتيازات له، وقد أدى هذا كله الي زيادة التضخم نتيجة لزيادة قيمة النقود.

3-تعمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، وتعمق المبادلات التجارية من خلال سرعة وسهولة تحرك السلع ورؤوس الأموال والمعلومات عبر الحدود مع

[1] www.startimes.com.22\10

النزعة الي توحيد الأسواق المالية، خاصة مع ازالت كثير من الحواجز الجمركية والعقبات التي تتعرض لهذا الانسياب بعد انشاء منظمة التجارة العالمية.

ثانياُ **: دور أكبر للمنظمات العالمية:**

1-زيادة الانفتاح والتحرر في الأسواق واعتمادها على اليات العرض والطلب من خلال تطبيق سياسات الإصلاح والتكيف الاقتصادي والخصخصة، وا ٍعادة هيكلة الكثير من الاقتصاديات الموجهة واقتصاديات الدول النامية مع متطلبات العولمة (مثلما حدث في مصر، ويحدث الان في دول الخليج فضلاً عن باقي دول العالم).

2-زيادة دور وأهمية المنظمات العالمية في إدارة وتوجيه الأنشطة العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمنظمة العالمية للتجارة، واليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها.

3-التوجه نحو تشكيل العديد من التكتلات الإقليمية والاقتصادية والسياسية والثقافية مثل تكتل الأسيان والاتحاد الأوربي وغيرها، والزيادة الملحوظة في اعداد المنظمات غير الحكومية بعد ان بدأ دور الدولة في إدارة الاقتصاد.

ثالثاً **: تفاقم المديونية وتزايد الشركات متعددة الجنسيات:**

1-استشراء ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات، ومع سيطرتها على الاستثمار والإنتاج والتجارة الدولية والخبرة التكنلوجية، مثل مايكروسوفت وغيرها، خاصة بعد ان ساوت منظمة التجارة العالمية بين هذه الشركات والشركات الوطنية في المعاملة.

2-تفاقم مشاكل المديونية العالمية وخاصة ديون العالم الثالث، والدول الفقيرة مع عدم قدرتها على السداد، وما تزامن مع ذلك من زيادة حجم التحويلات العكسية من الدول الفقيرة الى الدول المتقدمة، والمتمثلة في خدمة الديون وارباح الشركات المتعددة الجنسيات، وتكاليف نقل التكنلوجيا واجور العمالة والخبرات الأجنبية.[1]

رابعاً : **تبديد الفوائض بدلاً من تعبئتها:**

[1] مرجع سابق ص18\19

تغير شكل طبيعية التنمية، فبعد ان كانت التنمية تعتمد اساساً على تعبئة الفوائض والتمويل الذاتي(الادخار)، تحولت الى تنمية تعتمد على الاستثمارات الخارجية والشركات المتعددة الجنسيات.

خامساً : **زيادة الفوارق بين الطبقات والبطالة:**

تعمق الثنائية الاجتماعية في مجتمعات العالم الثالث، فبعد ان كانت الفوارق مادية، أصبحت هذه الفوارق مادية وتكنلوجية بسبب استحواذ الطبقات مرتفعة الدخل على الإنجازات التكنلوجية عالية القيمة التي يصعب على الفقراء اقتناؤها، كالأنترنت والتلفون المحمول والحاسبات الالكترونية وغيرها، ويؤدي هذا في المستقبل الى زيادة وترسيخ التخلف في الطبقات الفقيرة وصعوبة تقليل الفوارق بين الطبقات العالمية الدخل والفقيرة في المجتمع مما يهدد الاستقرار الاجتماعي.

المطلب الثالث: اثار العولمة

اولاً : الاثار الإيجابية:

يعتبر صندوق النقد الدولي ان للعولمة مزايا التخصص وتوسيع نطاق الأسواق عن طريق التجارة بالإضافة الى تهيئة المدخرات المالية وزيادة المنافسة بين المؤسسات والشركات اما البنك الدولي فيعتبر اهم الاثار الإيجابية للعولمة هي زيادة تكامل الدول النامية في الاقتصاد العالمي بالإضافة الى الاثار التالية:

1-زيادة الكفاءة نتيجة زيادة المنافسة بين الشركات.

2-تشجيع وانتقال التكنولوجيا وسرعة استيعابها من طرف الدول النامية.

3-توحيد أسواق المال العالمية والسياسية النقدية والمالية المطبقة على جميع انحاء العالم.

4-تطوير جميع القطاعات: القطاع الصناعي، الزراعي،والخدمات الإنتاجية على مستوى جميع انجاء العالم.[1]

5-التحويل من اقتصاد الجزء الخاص الى اقتصاديا المجموع الكلي.

6-تخفيض الحواجز الجمركية سيؤدي الى زيادة حجم وحرية التبادل التجاري ومنه زيادة وا ٍنعاش حركة وحجم الإنتاج القومي في معظم بلدان العالم.

7-التعاون المثمر بين الأمم والشعوب بغض النظر عن القوميات والثقافات.

ثانياً : الاثار السالبة:

1-انخفاض التعريفات الجمركية ينتج عنه تحرير السلع المصنعة في معظم الدول النامية وهذا ما يؤدي الى ارتفاع معدل البطالة.

2-الحد من قدرة الدولة على التحكم في سياساتها الاقتصادية نتيجة ارتباطاتها والتزاماتها الخارجية.

3-عجز في ميزان مدفوعات الدول النامية نتيجة ارتفاع وارداتها وانخفاض صادراتها وبالتالي تلجأ للقروض الخارجية مما يؤدي الى تفاقم المديونية الخارجية.

4-اثار العولمة على الفقر وذلك من خلال تأثيرها في الدخول الناتجة عن العمل واثار السلع الأساسية والخدمات.

5-الاختلالات والالتزامات الاقتصادية وتأثيرها على اقتصاديات الدول بسبب ظاهرة العولمة.

6-لقد اثبتت التجارب في عقد التسعينات ان العولمة المالية كثيراً ما تؤدي الى حدوث أزمات وصدمات مالية مكلفة بالنسبة للدول النامية.

---

[1] www.startimes.com22\10

7-التوزيع الغير العادل للاستثمارات الأجنبية حيث اتجهت الحصة الكبرى الى الدول الصناعية الكبرى التي بلغت 75%من الاستثمارات الاجمالية وهذه الدول هي الولايات المتحدة الامريكية، اروبا واليابان.[1]

المطلب الرابع: انعكاسات العولمة على الدول النامية

اولاً : على المستوي الاقتصادي:[2]

1-ان العولمة تمثل البديل المتاح حالياً والمقبول في الدول النامية من أجل التخلص من مشكلة التخصص في منتجات أولية ذات القيمة المضافة المحدودة.

2-الاستفادة من التطور التكنولوجي في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات وغيرها.

3-النظريات الحديثة للتجارة الدولية وما تروج له من اعتقادات ان الانفتاح على الاقتصاد العالمي له الأثر الإيجابي في زيادة الدخل القومي.

4ما توفره الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل للمعارف و التكنولوجيا وتنمية المهارات والخبرات الإنتاجية والتنظيمية والإدارية.

ثانياً : على المستوي الاجتماعي:

لقد كانت للأوضاع الاجتماعية انعكاساً مباشراً لتردي الأوضاع الاقتصادية التي كانت عليها، ويمكن ان نشير الي بعضها بمظاهر التردي الاجتماعي التي لا تزال من مميزات مجتمعاتنا الي يومنا هذا، ومنها:

1-ظهور الطبقية في أغلب او كل المجتمعات، مع غياب الطبقة الوسطي وتفاقم معدلات البطالة والفقر.

---

[1]. مرجع سابق ص20\21

[2]www.sustech.edu18\11:3\3pm

2-مظاهر التفكك الاسري والانحلال الأخلاقي نتيجة الاستعمال السيئ وغير الواعي لوسائل ثورة الاعلام والاتصال.

3-أزمة الهوية و الانتساب لدي الشعوب وفقدان الثقة بين الحكام والمحكومين مما ادي الي تذبذب الولاء.

المطلب الخامس: مراحل العولمة: (موجات العولمة)

إجمالاً يمكن القول إن العولمة مرت بعدة مراحل:

المرحلة الأولى للعولمة (1870-1914):

التخفيف من القيود الجمركية المفروضة على تحركات السلع والخدمات والتي بدأت باتفاقية فرنسية إنجليزية في هذا الصدد.

قد صاحب العولمة في مرحلتها الأولي بعد المظاهر وتمثلت أولي هذه المظاهر في فتح الفرصة أمام زيادة صادرات السلع الأولية كثيفة الأرض مقابل زيادة صادرات السلع الصناعية وقد تضاعفت نسبة الصادرات من الناتج العالمي خلال هذه المرحلة من 4% الى 8%.[1]

وتسمي هذه المرحلة بمرحلة الجينية شهدت تأسيس المجتمعات القومية ونموها، كما عقدت فيها الأفكار الخاصة بالإنسانية، على صعيد سلطة الحكم او سلطة المجتمع وسادت نظرية العالم.[2]

المرحلة الثانية: (1914-1980):

قد شهدت هذه المرحلة إنشاء عدد من المؤسسات الدولية التي كانت تهدف الى تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول، وقد عرف النظام الذي يضم هذه المؤسسات بنظام بريتونوودز و هو يشتمل على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي عرف بعد ذلك بالبنك الدولي.

---

[1] د .عبد القادر محمد عطية، السيدة ابراهيم مصطفي، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية 84، شارع زكريا غنيم، ص 7

[2] السيد رشاد غنيم، أستاذ رئيس قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية والتغير الاجتماعي

تسمي مرحلة النشوء حيث وحدت في تلك الفترة تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة زادت الاتفاقيات بين الدول المختلفة، وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية وبدأ النشاط لسياسي منظما ونشأت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول.[1]

المرحلة الثالثة (1980-حتى الان):

بالرغم من أن العولمة قد بدأت منذ فترة طويلة على مراحل الا أنها تختلف في المرحلة الثالثة عن سابقاتها في سرعة تأثير جميع أرجاء المعمورة بالأحداث التي تنشأ في مناطق نائية. ويرجع هذا للتقدم الكبير الذي حدث في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الآونة الأخيرة.

المطلب السادس: العوامل التي كانت وراء تطورات العولمة:

اولاً : المنظمات الدولية

تعرف المنظمات الدولية على أنها مجموعة الهيئات والمؤسسات التي يتكون منها المجتمع الدولي بشكل أساسي والتي تشارك في تحقيق إدارة الجمعات الدولية، كما انه عبارة عن منظمات تقوم عل هيكل اداري تنفيذي وتنظيمي من خلال مجموعة من الشخصيات الاعتبارية والمؤسسات التي تتكون منها الدول مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية:[2]

1-منظمة التجارة العالمية:

ابرمت الاتفاقية العامة التي ارتكزت بنودها على أجزاء منتقاة من مسودة شرعية "منظمة التجارة الدولية" وذلك بهدف الإسراع في تنفيذ مبادئ التحرير التجاري. وعلى هذا الأساس لم تزود الجات سوي بحد أدنى من الترتيبات المؤسسية. غير ان خطط انشاء منظمة التجارة الدولية وضعت على بعد ان رفض الكونغريس الأمريكي رفض المصادقة عليها.

---

[1] مرجع سابق ص 8.

[2] أ.صلاح عباس، العولمة وأثرها في البطالة والفقر التكنلوجي للعالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2004م، ص 63

وبذلك أصبحت "الاتفاقية العامة " الإدارة الدولية الوحيدة التي تضع أسس وقوانين التبادل التجاري المقبولة من جانب الدول الأعضاء.

خلال السنوات الأربعين التي مرت على انشاء "الجات" تطورت نشاطات المنظمة وتغيرت تبعاً للتغيرات الرئيسية على المسرح التجاري العالمي.

ومن بين اهم هذه التغيرات ما حصل من تحولات في القوي الاقتصادية النسبية للبلدان الرئيسية او المجموعات من البلدان، ثم بروز العالم الثاني كعنصر أساسي في الشؤون الدولية، والتوجه نحو انشاء التجمعات الاقتصادية الإقليمية، ومشاركة بلدان أوروبا " الجات "وعملت هذه التغيرات على تكريس دور المنظمة.

2-صندوق النقد الدولي:

يعتبر صندوق النقد الدولي وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة،أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945م للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاءه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ عددهم 189 بلداً، وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي-أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بأجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة. ويستهدف الصندوق منع وقوع الازمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة علي اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما انه-يتضح من اسمه-صندوق يمكن ان يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون الي التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات.[1]تتضمن الأهداف القانونية لصندوق النقد الدولي تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتجنب التخفيض

[1]د.خليل حسين، من كتاب السياسات العامة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006م.

التنافسي لقيم العملات، واجراء تصحيح منظم لاختلال موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان.

3-البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

هو مؤسسة تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البلغ عددها 189 بلداً، وباعتباره أكبر بنك إنمائي على مستوي العالم، فإنه يساند رسالة مجموعة البنك الدولي من خلال تقديم قروض وضمانات ومنتجات إدارة مخاطر وخدمات استشارية للبلدان متوسطة والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، وكذلك من خلال تنسيق جهود الاستجابة والتصدي للتحديات الإقليمية، أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام 1944 لإعادة بناء اروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وانضم مع المؤسسة الدولية للتنمية، وهي الصندوق المعني بمساعدة اشد البلدان فقراً، ليشكلا معاً البنك الدولي، ويعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية عن كثب مع جميع مؤسسات مجموعة البنك الدولي والقطاعين العام والخاص في البلدان النامية لأنهاء الفقر وبناء الرخاء المشترك.

ثانياً : الشركات المتعددة الجنسيات:

هي شركة تخضع ملكيتها لجنسيات متعددة كما يتولى ادارتها اشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد اجنبية متعددة على الرغم من ان استراتيجيتها تصمم في مركزها الذي يوجد في دولة معينة تسمي الدولة الام، نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والأجنبية.

تعود ملكية الشركات المتعددة الجنسيات الي دول عدة هولندية او المانية، فرنسية اوسويسرية،إيطالية او كندية،سويدية او يابانية. لكن ملكية اكثرها تعود الي شركات أمريكية المنشأ.[1]

ثالثاً : الاتصالات:

يمثل الاتصال حالة الانتقال بالأفراد والشعوب من التغير الغريزي الى الالهام من خلال عمليات ونظم متنوعة للاستعلام والاستقصاء وا إصدار الأوامر والتوجيه فالاتصال يغلق اتفاقاً عاما بين الافكار، كما انه يؤكد الشعور بإن الناس يعيشون مع بعضهم البعض من خلال تبادل الرسائل وترجمة الفكر الي عمل، ومن ثم فإنه يعبر عن كل العواطف والحاجات ابتداء من أبسط المهام التي تكفل بقاء الانسان حتى أسمي مظاهر الابداع او اشد مظاهر التدمير

فهو بذألك يشكل مفهوماً شاملاً لحياة الإنسان وتواصله مع الاخرين بشراً أو مظاهر حياة يتفاعل معها وفق تطوره وانتقاله من حال الي حال، وقد تتابعت ثورات الاتصال عبر مختلف مراحل الوجود الإنساني وكل ثورة قدمت وسيلة يمكن من خلالها إحداث تغيير كبير في الفكر الإنساني وفي تنظيم المجتمع وتراكم الرصيد الحضاري للبشرية.[1] وبانتقال البشرية من عصر الي عصر تتزايد مداركها وتتعاظم مفاهيمها وموروثاتها الحضارية وبذلك تختزل مراحل الثورة القادمة، فقط استخدم الإنسان اللغة كوسيلة للاتصال في 3500 قبل الميلاد واخترع الكتابة 1700 – 1000 قبل الميلاد.

المبحث الثاني

مفهوم التبعية الاقتصادية

مفهوم وتعريف التبعية الاقتصادية:

ظهر مفهوم التبعية الاقتصادية في البداية في دراسات بعض باحثي أمريكا اللاتينية كتفسير لظاهرة التخلف الاقتصادي في الدول النامية التي تربطها علاقات تبعية مع الدول المتقدمة.[1]

وينصرف مفهوم التبعية الاقتصادية الى العلاقة غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية القائمة على الاستقلال والتبادل غير المتكافئ وأسلوب الاستثمارات والمعونات التي تشكل عودة للاستثمار الجديد.[2]

والتبعية بصفة عامة هي خضوع وتأثر اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانات السيطرة على الاقتصاد التابع، بشكل يتيح من للاقتصاد المسيطر جني أكبر نفع ممكن من موارد (الاقتصاد التابع) دون مراعاة مصلحة الاقتصاد الاخير[3]. بحيث تصبح علاقات التبعية في النهاية لصالح الاقتصاد المسيطر.

قد يقصد بها تخصص الدول النامية في تصدير المواد الأولية تلبية لاحتياجات الاقتصاديات المتقدمة وقد يشار اليها بأنها التجزئة وربط اقتصاديات الدول كلاً على حده بالسوق. [4]

ويرى فريق من الاقتصاديين ان صور التبعية المنتشرة في اقتصاديات الدول النامية ماهي الا نتيجة لأثر تبعية سياسية سابقة في الوقت الذي لازالت فيه العلاقات

---

[1] د.حسن زعرور، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات، كلية الاعلام والتوثيق، ال عدد25، 1998م

[1] د. محمد السماك، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي، بيروت، عدد51، السنة التاسعة، 1986م، ص 62.

[2] د. احمد أبو الرب، تحديات التنمية في الوطن العربي، طباعة المؤسسة الصحفية الأردنية، ط1، 1979م، ص 64.

[3] د.محمد لبيب، جامعة الدول العربية، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية .1958م، ص 64.

[4] د. محمد عبد العزيز عجمية، د. عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية،1979م، ص30.

الاقتصادية الدولية لا تخرج عن كونها مجموعة من العلاقات بين المسيطرين (الدول المتقدمة(والتابعين) الدول النامية.

المطلب الأول: التيارات الفكرية لثورة التبعية:

اثناء السبعينات حظيت نماذج التبعية الدولية بتأييد كبير خاصة فيما بين مفكري العالم الثالث، وذألك كنتيجة لتزايد تفتح البصيرة،[1] حول كل من نماذج حول مراحل النمو والتغير الهيكلي.

وفي الأساس فإن النماذج الدولية ترى ان دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية او الدولية بالإضافة الي وقوعها في تبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقتها بها.

اولاً -نماذج التبعية الاستعمارية الجديدة:

أول النقاط الهامة أن ما ندعوه باسم نموذج تبعية العهد الاستعماري الجديد هو تطور غير مباشر للتفكير الماركسي في التنمية الاقتصادية فهو يعزو وجود واستمرارية العالم الثالث المتخلف البدائي الي التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدولة الفقيرة من ناحية والدولة الغنية من ناحية أخر ي.

فسواء كانت الدولة الغنية مستقلةعن قصد أو مهملة بغير قصد لوجود الدول الفقيرة معها في النظام الدولي المسيطر عن طريق عدم تكافؤ القوة بالعلاقة بين المركز (ويمثل الدول المتقدمة) والحد الخارجي أو المحيط (ويمثل الدول الأقل تقدماً)، فإن المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لأن تكون مستقلة ومتعمدة على ذاتها تصبح صعبة، بل وفي بعض الأحيان مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة والتبعية.

[1] ميشيل توادرو،التنمية الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المريخ.

ثانياً -نموذج المثال الكاذب:

المدخل الثاني للتنمية والأقل تطرفاً في نموذج التبعية الدولية وهو ما يطلق عليه نموذج المثال الكاذب القائم على ما يعطي العالم الثالث من نصائح مغلوطة وغير مناسبة، وذلك نتيجة للتحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية.

فهؤلاء الخبراء يعرضون مفاهيم سفسطائية، هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالباً ما تقود الي سياسيات غير سليمة أو غير مناسبة، لأن العوامل المؤسسية مثل الدور المرن والمركزي للهياكل الاجتماعية التقليدية، عدم العدالة في ملكية الأرض وحقوق الملكية الأخرى هي ما تمثل اساساً الاتجاه السائد.

ثالثاً -فرضية التنمية الثنائية:

لقد احتوت نظريات التغيير الهيكلي ضمنياً واظهرت صراحة نظريات التبعية الدولية فكرة ثنائية المجتمعات في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة ففي الدول النامية تظهر هذه الثنائية بوضوح من خلال تركز الثروة في ايدي قليلة داحل المجتمع.

المطلب الثاني: آليات التبعية:

أورد د. إبراهيم سعد الدين عدد تسعة آليات للتبعية وهي[1]

اولاً: الاستخدام الواسع لوسائل الإعلام والتسويق المعاصر لخلق نمازج جديدة للاستهلاك في دول العالم الثالث.

تمثل الية أساسية للعولمة الاقتصادية باعتبارها تيسر التبادل الفوري واللحظي للتوزيع على المستوي الكوني للمعلومات ولا يمكن تصور الاقتصاد العالمي اليوم دون اتصال.

[1] د.بابكر الفكي المنصور محمد، قضايا اقتصادية معاصرة، ص118-119

تروج وسائل الاعلام الايديولوجية اللبرالية الكونية انطلاقا من الدول الكبرى والمؤسسات الاقتصادية العملاقة وأيضا تساهم في خلق اشكال جديدة للتضامن والتعاون بين الافراد عبر الشبكات[1].

ثانياً : الاستثمار المباشر في قطاع إنتاج السلع الأولية أو في قطاع السياحة او في قطاعات الصناعات التحويلية إما بهدف الوفاء بالطلب المحلي أو للتصدير.

ثالثاً : الاستخدام الواسع للقروض والمساعدات لتحديث الهياكل الأساسية.

رابعاً : استخدام المؤسسات الاقتصادية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) كأداة لتوجيه السياسات الاقتصادية لدول العالم الثالث

خامساً : توجيه العلم والتكنولوجيا لتأكيد المركز المتفوق للشركات متعددة الجنسيات وا ٍحكام السيطرة على أسواق الدول الآخذة بأسباب النمو وتحديد توجيهاتها التنموية.

سادساً : الاستفادة من السيطرة على المعلومات ومصادرها لتأكيد سيطرة الشركات متعددة الجنسيات وفرض الخضوع لتوجهات السوق الرأسمالية العالمي

سابعاً : استخدام حاجة دول العالم الثالث للمساعدات في مجال التدريب والبحوث لتطوير وسائل الإدارة والتخطيط والمحاسبة وتطوير وتشغيل نظم المعلومات وتطويع وتطوير نظم الأمن القومي.

ثامناً : استخدام السيطرة الإعلامية والسيطرة على مجالات الترفيه لإحداث تغيرات أساسية في القيم والاتجاهات والثقافات وفرض سيطرة الثقافة الرأسمالية.

تاسعاً : استخدام الحاجة للتسليح ومبيعات السلاح والتدريب العسكري والمساعدات والمعونات العسكرية كأداة للهيمنة والسيطرة.[2]

---

[1] أدهم عدنان طبل، الاعلام الحديث في ظل العولمة، فلسطين-غزة،2007م.

[2] د.بابكر الفكي المنصور محمد قضايا معاصرة في الاقتصاد السوداني، جامعة السودان مركز العلوم والتكنولوجيا، مركز التعليم عن بعد، ص120.

وبالنظر للمحاور التسعة للتبعية المذكورة اعلاه نجد أن الممارسات تتسع وتمتد لتشمل جميع مناحي الحياة سياسية، والاقتصادية وتجارية وثقافية واجتماعية وسنكتفي هنا باستعراض أشكاك التبعية في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية.

المطلب الثالث: أنواع التبعية:

اولاً : التبعية السياسية:

معظم حكومات دول العالم الثالث ومنذ أن نالت هذه الدول استغلالها تتعاقب على الحكم اما عن طريق الانقلابات العسكرية او ان تصل البرجوازيات المحلية إلى السلطة بدعم وسند من قوى الإمبريالية. لهذا السبب يظل بقاء واستمرارية هذه الحكومات بأن يكون مرهوناً الي الخارج. وتملئ عليهم السياساتلإدارة شؤن دولهم ويتلقون الأوامر عبر السفارات لعل كل ما من شأنه تحقيق مصالح النفوذ الخارجي حتى ولو كان خصماً على حاضر ومستقبل شعوبهموهم أكثر علماً بمصيرهم أذا تجرأ أحد منهم بعدم الوفاء بهذا الدين. مثل هذه الحكومات التي ليس لها الخيار والإدارة لكي تسلك سبيلاً للتنمية ويحقق رضا شعوبها ويفئ بمتطلباته حتماً سوف تفقد السند والدعم والمشاركة الداخلية من شعوبها وتمثل في حد ذاتها معوقاً للتنمية الاقتصادية.

وفي ظل هذه الأوضاع تعثرت خطى الديمقراطية وساد نقص الحريات في معظم دول العالم الثالث وتأخرت التنمية كثيراً وتفاقمت خلفاً لها مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي ،حيث وجدت كل الجهود الداخلية ومحاولات التنمية نفسها غريبة عن مجتمعات هذه الدول كما وجد المواطنين انفسهم غرباء على التنمية لفقدهم حس الانتماء وروح المبادرة وقوة الإرادة لمواجهة تحديات التنمية .أضف الى ذلك تفشي ظاهرة الفساد السياسي في معظم دول العالم الثالث المتمثلة في ترجيح المصالح الشخصية والمحسوبية والرشاوي وتبديد الثروات .فبالإضافة إلى الخسائر والتكاليف المادية الكبيرة

الناجمة عن الفساد وتعطيل فرص التنمية فإن الفساد يقتل روح المبادرة والتنافس العلمي الشريف ويحبط رغبة الأفراد في تحصيل العلم والمعرفة ويشوه قيم الثقافة الوطنية ويولد بالتالي أفراد ضعفاء لا منتمين غير قادرين على النهوض بأعباء المشروع التنموي والثقافي وغير قادرين على تحديات بناء القدرات الذاتية.

ثانياً التبعية الثقافية:

لا توجد نظرية مكتملة تفسر الاستعمار الثقافي او التبعية الإعلامية والثقافية. ولكن هناك مجموعة من الدراسات والكتابات الهامة التي تشكل في مجملها ما يمكن ان نطلق عليه مدرسة التبعية في مجال العلام والثقافة.وذلك في مواجهة المدرسة الغربية الرأسمالية في الاعلام وأيضاً المدرسة الاشتراكية في الاعلام. وذا كانت المدرسة الغربية تعد أقدم المدارس الفكرية في مجال التنظير للأعلام الرأسمالي فأن المدرسة الامريكية التي تعد أحدث فروعها قد أغرقت المكتبة الإعلامية العالمية في السنوات الأخيرة بالكثير من الدراسات والبحوث عن علوم الاعلام والاتصال وخصوصاً ما يتعلق بالإعلان والعلاقات العامة ومسوح الراي العام.[1]

ألا ان المدرسة الفرنسية في الاعلام قد ركزت على دراسات تاريخ الصحافة وعلاقة العلوم الاجتماعية بالصحافة. بينما خرجت من المدرسة البريطانية فئة من الباحثين الاعلامين يقودهم البروفيسور جيمي هالوران تخصصت في البحوث الإعلامية التي تتناول علاقة الاعلام بالقضايا العالمية المحلية المعاصرة من منظور مجتمعي شامل. وقد ركزت على دراسة المناهج والنظريات الإعلامية، كما اهتمت بقضايا واشكاليات الاتصال والاعلام في الدول النامية.

ثالثاً التبعية الاقتصادية:

[1] د.عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث

والتبعية الاقتصادية نتاج طبيعي بحكم الوضع القائم للعلاقة بين الأنظمة الاقتصادية للدول المتخلفة والأنظمة الاقتصادية للدول المتقدمة الصناعية. فالأنظمة الاقتصادية للدول المتخلفة يميزها عدم التوازن بمعنى الاعتماد على الإنتاج التقليدي وتصدير الصناعات التحويلية والمواد الأولية وعدم وجود تنوع في سلع الصادر الامر الذي يجعل قيمة العمل منخفضة ومن ثم تدني الأجور وانخفاض الدخل ونقص الادخار وتعتمد هذه الدول على الاستيراد للسلع الصناعية المعمرة والغذاء المصنع. كذلك يكون اقتصادها أكثر عرضة لعدم الاستقرار وأكثر ارتباطا بالتقلبات الاقتصادية العالمية.

أنواع التبعية الاقتصادية:

أولا: التبعية التجارية:

من المسلم به أن التجارة الخارجية العربية تعتبر من أهم صور العلاقات الاقتصادية لهذه الدول مع العالم الخارجي.

وتزداد أهمية هذه التجارة للدول العربية، كما هو حال الدول النامية الاخرى، لأنه من خلالها تستطيع هذه الدول التصدير الفائض من منتجاتها السلعية -المحدودة العدد- واستخدام عوائدها في تمويل مستورداتها-الشديدة التنوع -اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

على الرغم من ذلك فإن طبيعة التجارة الخارجية العربية المتميزة بانكشافها الاقتصادي المرتفع على العالم الخارجي واعتمادها على تصدير منتج اولي واحد وتنوعها المفرط في مستورداتها وتركزها مع عدد محدود من الشركاء التجاريين وغير ذلك-ساهمت في إيجاد علاقة ارتباطية غير متكافئة(علاقة تبعية) للدول العربية مع دول العالم الخارجي لاسيما الدول المتقدمة.[1]

[1] د. عبد الوهاب حميد رشيد، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1984م، ص 29.

ويمكن في هذا السياق ان نسيق مجموعة من المؤسسات من المؤشرات (معايير) الاقتصادية لقياس التبعية التجارية في الدول العربية ولعل من أبرزها ما يلي:

أ-مؤشر الانكشاف الاقتصادي على الخارج.

ب-مؤشر التركيز السلعي للصادرات.

ج-مؤشر التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية العربية.

د-الميل المتوسط للاستيراد.

ثانياً التبعية الغذائية:

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد العربي واستيعابه لأكبر القوة العاملة فيه إلا إن إخفاقه وعجزه عن تلبية الطلب المحلي المتزايد على السلع الغذائية جعل الدول العربيةتصبح منطقة عجز كبير، لاسيما في السلع الاستراتيجية التي لا غنى عنها كالقمح مثلاً الوضع الذي فرض على الدول العربية درجة من التبعية والاعتماد على عدد محدود من الدول المتقدمة المصدرة للغذاء، مع ما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية سياسية واجتماعية.

وقبل التطرق لمناقشة جذور هذه المشكلة او مناقشة أبعادها وآثارها المتعددة الجوانب فإننا نسلط المزيد من الضوء على حجم المشكلة الغذائية العربية من خلال نسبة الاكتفاء الذاتي،وحجم الفجوة الغذائية، والميزان التجاري الغذائي، بشكل يعكس في النهاية ازمه الغذاء في العالم العربي، ومدى حجم التبعية والاعتماد على العالم الخارجي في مجال الغذاء.

تعتبر مشكلة الأمن الغذائي العربي من أبرز المشاكل الاقتصادية الراهنة التي تواجه الدول العربية، رغم أن تلك الدول في جملتها تحظى بمقومات الانتاج الغذائي من ثورات

الطبيعة وبشرية وبشكل يمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية ويجعل موازينها السلعية الغذائية في حالة تعادل او فائض مع العالم الخارجي.[1]

ثالثاً التبعية المالية:

تتصف الدول العربية بشقيها دول العجز ودول الفائض بالتبعية المالية لاقتصاديات الدول المتقدمة الرأسمالية، إذ أنه كما هو واضح فإن دول العجز العربية تعتبر دولاً مستوردة لرأس المال وتعاني من النقص الشديد في العملة الأجنبية لتمويل أنفاقها الاستهلاكي والاستثماري الوضع الذي دفعها للالتجاء الي القروض الخارجية الربوية ،التي اثقلت كاهل اقتصادها وزادت من علاقتها غير المتكافئة ، وتبعتها الدول المتقدمة الدائنة ، وعلى النقيض من ذلك نجد أن دول الفائض المالي التي استطاعت بعد تصحيح أسعار نفطها عام 1973-1974م ان تجني فوائض مالية ضخمة ، إلا انه سرعان ما اتخذت تلك الفوائض ايضاً تشق طريقها نحو الاقتصاديات الرأسمالية تحت شعار إعادة تدوير تلك الفوائض نحو الاقتصاديات المتقدمة ،بشكل زاد من اندماج اقتصاد دول الفائض بالاقتصاد الرأسمالي المتقدم ، مع ما يترتب على ذلك من تبعية اقتصادية ومخاطر متنوعة،وبناء على ذلك تتناول التبعية المالية نوعين وهما:

أ-التبعية المالية في دول العجز المالي (الديون العربية الخارجية).

ب-التبعية المالية في دول الفائض المالي (الفوائض المالية العربية).

التبعية المالية في دول في الفائض المالي:

شهد عقد السبعينات ظاهرة قد تكون فريدة من نوعها في التاريخ الاقتصادي وهي ظاهرة تصدير رأس المال بشكله النقدي من قبل الدول النامية النفطية الى الدول المتقدمة في الوقت الذي تعاني فيه الدول المصدرة من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

[1] علي عيد محمد سعيد الراوي،الموارد المالية والنفطية والعربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي، دار الرشيد لنشر، بغداد ،1980م، ص13

وكما هو معلوم قد ظهر لأول مره في الادب الاقتصادي اصطلاح الفوائض النفطية بعد تصحيح ارتفاع أسعار النفط في عام 1973م، وما تلاه من سلسلة ارتفاعات متتالية، اسفرت عن تكوين فائض ضخم من الموارد المالية لدى الدول العربية المصدرة لنفط، بلغت على سبيل المثال نحو 211 مليار دولار عام 1980م بعد ان كانت لا تتجاوز 8.6 مليار دولار عام 1972م أي انها تتضاعف أكثر من 24 ضعفاً خلال الفترة من 1972م الي 1980م.

ولاريب أن هذه الزيادة المستمرة في حجم الموارد المالية النفطية العربية تعزي الي أسباب أولها :الزيادة التي طرأت على أسعار النفط بعد ان تمكنت الأوبك في اعقاب حرب أكتوبر 1973م من اتخاذ قرار برفع سعر نفطها بمعدل يصل الي 400% ،وذلك مما جعل النفط يتحول من سوق للمشترين الي سوق للبائعين ،وهذا القرار في حد ذاته اعتبر سابقه في تاريخ العالم ان تبادر مجموعة من الدول النامية الي اتخاذ قرار يؤثر تأثيراً بالغاً على آثار التقسيم الدولي للعمل ، لتكمن الخطورة في هذا القرار لا في انه عظم من القوة الاقتصادية لدول المنظمة ولكنه يمثل نموذجا امام الدول النامية المنتجة للمواد الأولية لتغتدي به .

اما السبب الثاني الذي اليه تزايد الموارد الأولية النفطية العربية فيرجع الي زيادة الكميات النفطية المنتجة والمصدرة من قبل هذه الدول لمقابلة زيادة الطلب العالمي على النفط، ورغبة منها في تحقيق موارد مالية تسهم في سد حاجتها التمويلية حيث انه من الملاحظ ان هذه الدول تعتمد بشكل كبير على مواردها النفطية لتحصيل العملات الأجنبية.[1]

ومما تجدر الإشارة إليه ان السنوات التي أعقبت تصحيح أسعار النفط شهدت حملات مكثفة لتشهير بالدول المصدرة للنفط، واتهمت من قبل الدول المتقدمة بأنها السبب

[1] مرجع سابق ص14.

الرئيسي لموجة التضخم العالمي، وذلك لمجرد ان دول منظمة الأوبك (انتزعت حقاً من حقوقها المشروعة، التي طالب امد التلاعب بإنتاج نفطها وتسويقه من قبل الشركات المحتكرة لسنوات عديدة) وهم بهذا يحاولون تبرئة الاقتصاد الرأسمالي من أحداث التضخم، الا انه سرعان ما ادحضت تلك الحجة الواهية، حيث إن موجة التضخم ظهرت في الدول المتقدمة منذ أوائل الستينات.

المطلب الرابع: أسباب التبعية الاقتصادية:

اولاً :التخلف:

وهو انخفاض مستوي المعيشة وارتفاع نسبة البطالة وعدم الاستفادة من القدرات الإنتاجية والموارد البشرية وذلك لضعف رأس المال وبدائية التكنلوجيا في البلد المتخلف وهو عملية تاريخية نتجت عن طبيعة العلاقات الاقتصادية الاستغلالية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. واصفاً النظام الرأسمالي العالمي باعتباره شبكة واحدة من العلاقات بين المراكز والتوابع، تتجسد عبر سلاسل تتصل بها المراكز الرأسمالية الكبرى بتوابعها في الدول المتخلفة، تعمل بدورها كمراكز في تلك الدول تستخلص من توابعها في الريف والمدن الصغيرة ما ينتج فيها من فائض اقتصادي لتحوله الي المراكز الاولي بعد ان تأخذ منه نصيبها كشريكه وحليفة استغلال.

ثانياً : انخفاض متوسط دخل الفرد:

يعتبر مؤشر متوسط دخل الفرد أو حصته من الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية العامة التي تقيس مدي تحسن او تدني المستوي المعيشي للمواطنين في أي دولة، الا انه ما زال يستخدم في جميع الدول وحاصة عند اجراء المقارنات الزمنية لنفس الدولة.

ثالثاً : الفقر:

اهمال الدول المتخلفة لأنماط التنمية من خلال تركيبة السلع والخدمات المنتجة محلياً او المستوردة وعدم العدل في توزيع الدخل الناتج عن النمو بين فئات ومناطق البلد الواحد. ويعرف على انه عدم الكفاية في الدخل، او هو عدم القدرة في الوصول الي الحد الأدنى من الاحتياجات المادية الأساسية وغير المادية، يعتبر متوسط نصيب الفرد من دخل الأسرة او انفاقها مقياسين ملائمين للدلالة على مستوي الفقر او مستوي المعيشة.

يعتبر مؤشر الفقر البشري جامعاً لثلاث مؤشرات أساسية للحرمان هي:

1-مؤشر للحرمان من حياة طويلة وبصحة جيدة.

2-مؤشر تعليمي معرفي يتمثل في نسبة الامية.

3-درجة الحرمان من مستوي معيشي لائق.

ر أي المؤسسات المالية الدولية ان سبب الفقر في الدول النامية يتمثل في:

1-الضعف المزمن في البيئة الاقتصادية في الدول النامية.

2-الفساد السياسي والإداري والمالي المتفشي في اغلب الدول النامية الفقيرة نتج عن سوء استخدام القروض الممنوحة لها.

3-هروب رأس المال الوطني للاستثمار في الدول الغنية المستقرة اقتصادياً .

4-عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.[1]

---

[1] التبعية الاقتصادية.\www.Trading- secrets.guru21.10

الفصل الثالث

التبعية الاقتصادية في السودان وعلاقة السودان بالنظام العالمي الجديد

المبحث الأول: هيكل الاقتصاد السوداني

المبحث الثاني: علاقة السودان بالنظام العالمي الجديد

المبحث الأول

هيكل الاقتصاد السوداني

تمهيد:

لقد مر الاقتصاد السوداني منذ الاستقلال بعدة مراحل تطور من خلالها، وقد تم تطبيق نظم اقتصادية مختلفة عبر تلك المراحل كان لها أثرها الواضح في صياغة ملامح ذلك الاقتصاد، في عقب الاستقلال مباشرة أثرت النخبة الوطنية التي تولت حكم البلاد عل نفس النسق الاقتصادي الذي كان سائدا خلال الفترة الاستعمارية، حيث لم تقم بإحداث أي تغيير جوهري في النظام الاقتصادي الذي ورثته من الاستعمار، والذي كان نظام رأسماليا يعمل بطبيعة الحال باستنزاف موارد السودان الاقتصادية لصالح الاقتصاد البريطاني.

المطلب الأول: مظاهر التبعية الاقتصادية في السودان:

اولاً :تصدير القطن الي الخارج:

من المعروف تاريخيا أن الإدارة الاستعمارية التي كانت تحكم السودان قبل استقلاله عملت على بناء هيكل اقتصادي احادي يعتمد بدرجة كبيرة عل قطاع انتاج أولي وهو القطاع الزراعي، وركزت فيه على انتاج القطن كمحصول نقدي رئيسي يصدر إلى بريطانيا ليستخدم كمدخلات انتاج لمصانع النسيج البريطانية، وقد أنشأ مشروع الجزيرة كمشروع اقتصادي كبير في السودان خصص لتحقيق هذا الهدف وبدلا من أن تعمل الحكومات الوطنية التي أعقبت الاستقلال عل إعادة بناء هيكل الاقتصاد السوداني عل أساس التعدد والتنوع والتوازن حت ينمو ويزدهر ويقوي عوده. تبنت الهيكل الاقتصادي الموجود منذ الفترة الاستعمارية وعملت على تطويره في نفس الاتجاه. والدليل الأقوى علي ذلك أن برنامج وخطط التنمية التي انتهجت بعد الاستقلال خلال عقد الستينيات

من القرن المنصرم قامت علي النموذج الرأسمالي الغربي الذي يركز علي الاستثمارات التي تعظم الأرباح [1]، فقد كان اهتمام تلك البرامج والخطط منصبا بدرجة كبيرة علي مشروعات القطاع الزراعي وفي مناطق معينة بحكم توفر الموارد اللازمة لنجاح تلك المشروعات فيها بشكل اكبر من المناطق والقطاعات الأخرى ، وقد ساهم ذلك بدرجة كبيرة في تكريس النظام الاقتصادي القائم علي أحادية الهيكل ، ومن ثم ساهم في تكريس وضيعة التخلف الاقتصادي الذي ظل يعاني منه السودان لعقود عديدة. في حقبة السبعينات من القرن العشرين جدث تحول كبير في طبيعة النظام الاقتصادي في السودان حينما تبت القوي الجديدة التي استولت عل حكم البلاد في 25 مايو 1969 النظام الاشتراكي

كمنهج اقتصادي رأت أنه السبيل الوحيد لإقالة عثرة الاقتصاد الوطني والاتجاه به نحو التقدم الاقتصادي وأول ما بدأت به في هذا الإطار هو القطاع الخاص، وذلك في عام 1970 لتؤول ملكيتها للقطاع الحكومي.

وعلى الرغم من أن خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعيةالتي وضعت ونفذت حلال تلك الحقبة هدفت بشكل رئيسي لأحداث تغيير جذري في بنية الاقتصاد السوداني وا ٍعادة توظيف استغلال موارده المتنوعة والمتكافئة ومن ثم توزيع ثمار ذلك بعدالة.[1]

في 1992 تم تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي واعادة منهج اقتصاد السوق كنظام اقتصادي. وقد اقتضي ذلك تقليص الدور الحكومي في الاقتصاد واختصاره فقط على التدخل عن طريق السياسات. وفي هذا الإطار تم تنفيذ برنامج واسع للخصخصة تضمن بيع وتصفية معظم الشركات والمؤسسات والهيئات الاقتصادية الحكومية، حيث استهدف هذا التوجه الاقتصادي الجديد تحريك الجمود الاقتصادي الذي ظل يعاني منه الاقتصاد

[1]د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسي، (2011م)، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، مطابع السودان للعملة، الخرطوم.ص116.
[1]مرجع سابق، ص117.

السوداني عبر الزمن عن طريق تحجيم سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي وكثر احتكاراته في هذا المجال وتحرير الاقتصاد من القيود المختلفة، وفتح الباب واسعا أمام القطاع الخاص ليتولى ذمام المبادرة الاقتصادية ويقود النشاط الاقتصادي نحو تحقيق أهداف وغايات الاقتصاد القومي. لقد شهد الاقتصاد السوداني خلال تلك المرحلة عدوة تطورات، منها ما كان سالبا ومنها ما كان إيجابيا. ففي السنوات الأربع الأولي لتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي حدث اضطراب واضح في أداء الاقتصاد القومي عبرت عنه عدة مؤشرات كلية أبرزها الارتفاع المضطرد في معدلات التضخم، والتي وصلت إلى 166 في عام 1996 وكذلك التدهور الكبير في قيمة العملة الوطنية والتشوهات الواضحة في سعر الصرف، إن أبرز ملامح التحولات في النظام الاقتصادي في السودان خلال الأربعة وأربعين عاما الماضية، بجانب التحول إلى نظام اقتصاد السوق، وهو التوجه نحو تعميق إسلام النظام المصرفي. حيث تم اعتماد نظام الصيرفة الإسلامية بشكل كامل في تعاملات المصارف السودانية سواء فيما يتعلق بقبول الودائع أو منح التمويل، هذا الاضطراب الكبير في مسار الاقتصاد السوداني والتحول الجذري من نظام اقتصادي إلى اخر عل النقيض منه تماما، بجانب عدم الاستقرار السياسي والصراعات والأزمات الداخلية التي ظلت سمة غالبة في الدولة السودانية منذ الاستغلال وهو ما اعقد بالسودان اقتصاديا وخال بينه وبين إحراز أي تقدم اقتصادي ذو قيمة نوعية كبيرة ومنفصلة. على الرغم من توفره على ثراء وتنوع موارده لم يتوفر لغيره من دول عديدة فاقته بمراحل بعيدة في الميدان الاقتصادي.

ثانياً : تغير نمط الاستهلاك في السودان:

خلال الثلاثة عقود الماضية نجد ان هنالك تغيير للنمط الاستهلاكي في كثير من دول العالم الثالث، وفي السودان تغير نمط الاستهلاك بصورة واضحة فأصبح خبز القمح هو الغذاء الرئيسي لمعظم اهل السودان إن لم يكن كله، فليست المشكلة أن يكون القمح غذاءنا، ولكن المشكلة أن السودان يحتاج لاستيراد اكثر من مليون وخمسمائة طن من القمح سنوياً والمنتج المحلي من القمح أقل من 15% من حجم الاستهلاك، فتكون الدولة ملزمة بتوفير ودعم ما يفوق المليون طن من القمح سنوياً لأن أسعار القمح المستورد لا يستطيع المواطن أن يجابهها إلا بعد ان تدعمه الدولة ولاسيما أن استيراد القمح يحتاج الي توفير قدر كبير من النقد الأجنبي.

قبل أكثر من عقدين أو يزيد كان معظم قوت السودانيين الذرة والدخن والقمح المنتج محلياً، وكان السودان يقتات مما تنتجه ارضه، أما الان يأكلون مما يزرعه ويصدره الاخرون. فالولايات المتحدة وكندا وأستراليا والهند والصين في مقدمة الدول المنتجة للقمح أما إنتاج السودان من الذرة يفوق الخمسة او ستة ملايين طن سنوياً، وللأسف هذا الكم الهائل من الإنتاج لا يتم استهلاكه محلياً، بل معظم المواطنين يستهلكون القمح المستورد، على الرغم من أن للذرة والدخن فوائد غذائية كثيرة ألا أن الدخن والذرة لا يمثلان الغذاء الرئيسي، المعونة التي قدمتها واشنطن للسودان ضمن مساعدتها الإنسانية احتوت انماطاً غذائية لم تكن معروفة سابقاً لدي السودانيين، وهذا ايضاً يعد المرحلة الاولي لتغير النمط الاستهلاكي، فالدول التي تنتج القمح وتعتمد عليه كصادر تتبع سياسات تسويقية وترويجية عبر شركات عالمية لتسويق القمح وتفتح أسواق جديدة، وهذا يتطلب تغير النمط الاستهلاكي للمجتمعات المستهدفة، ولذلك نجد في حالة تسويق القمح لابد للشركات المسوقة ان توسع دائرة استهلاك القمح وذلك بالتوجه نحو تغير النمط الاستهلاكي ليصبح القمح هو الغذاء الرئيسي للمجتمعات المستهدفة. [1]

---

[1] https:\\www.sudaress.com\1911am:9:57

المبحث الثاني

علاقة السودان بالنظام العالمي الجديد

المطلب الأول: علاقة السودان بالنظام الرأسمالي

بدأت علاقته الحقيقية مع العالم الخارجي من(1969-1985م) حصاد فترة الانقلاب:

تميزت هذه الفترة بكونها طويلة (استمرت 16عاماً) ومتصلة فيما يتعلق بتطبيق نظريات التنمية الغربية وخاصة بعد عام 1971م، تحت اشراف الدول الغربية ومؤسساتها المالية(صندوق النقد الدولي -البنك الدولي-منظمة التجارة العالمية) وبالتالي فأنها تشكل نموذجاً فريداً فيما يتعلق بنتائج ومحصول التنمية الرأسمالية التي قادتها فئات جديدة من المتعلمين والتكنوقراط والبيروقراطية العسكرية كما نشأت فئات رأسمالية جديدة من مدنيين وعسكريين. وعندما سقط نظام مايو في مارس –ابريل 1985م، كانت التشكيلة الاقتصادية –الاجتماعية في السودان تتميز بالآتي:

اولاً :القطاع الزراعي:ظلت صادرات السودان الأساسية مواد زراعية أولية (قطن، سمسم، فول سوداني، زره، ماشية ....الخ)وكان 75%من السكان يعملون في الزرعة وكانت مساهمة القطاع الزراعي بحوالي 40%من اجمالي الناتج القومي ، وظل القطر يمثل حوالي 60%من قيمة الصادرات والحبوب الزيتية حوالي 20%منها.[1]

كان القطاع الزراعي متدهور نتيجة لنقص في الوقود وعدم توفر مدخلات الإنتاج (سماد ، مبيدات ...الخ) انعدام الصيانة والنقص في قطع الغيار ، والتطبيق الأعمى لتوصيات البنك الدولي في مشروع الجزيرة لنظام الحساب الفردي مما ادي الي انهيار المشروع وعدم تحوط الحكومة للكوارث الطبيعية للاستعداد الكافي لها هذا إضافة الي اهمال الحكومة للقطاع الزراعي رغم انه المصدر الأساسي لفائض الاقتصادي الازم

[1] www.m.ahewar.org/15/11.

لتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد كان الصرف علي التنمية في القطاع الزراعي لا يتجاوز 22%من جملة الصرف هذا فضلاً عن الطابع الهالك لسلفيات قصيرة الاجل للبنك الزراعي والسياسات التي اتبعها نظام مايو بفتح الباب علي مصرعيها امام الشركات الأجنبية وشركات الدول البترولية للاستثمار في القطاع التقليدي المطري وبشكل عشوائي ادي الي تدمير البيئة والجفاف والتصحر من جراء القطع العشوائي هذا إضافة للاستثمارات الواسعة للفئات المحلية من مدنيين و عسكريين وتهريب الفائض الاقتصادي للخارج ، إضافة لتخلف القوي المنتجة وعلاقة الإنتاج في القطاع الزراعي والتخلف العلمي والتقني ، واعتماد الثروة الحيوانية في نموها في الطبيعة ، وعدم توفر المخازن اللازمة لتخزين الغذاء الأساسي لمواطنين (الذرة)كما كشفت مجاعة 1984/83م نتيجة للفساد وسوء الإدارة والنهب وتدهور المؤسسات الزراعية وانهارت وأصبحت تعمل بالخسارة وارتفعت ديونها من القطاع المصرفي وبدلاً من ان يتحول السودان الي سلة غذاء العالم اجتاحته مجاعة 84/83واصبح يطلب الغذاء من العالم !!

.

ثانياً : القطاع الصناعي:

ظل القطاع الصناعي كما كان الحال عليه 1956م تساهم بحوالي 9%من اجمالي الناتج القومي كما ظلت الصناعة في مراحلها البدائية في أساساً بدائل لسلع الاستهلاكية المستوردة[1].

[1] www.m.ahewar.org/15/11.

المطلب الثاني: علاقة السودان بالمنظمات الدولية:

أ-علاقة السودان بصندوق النقد الدولي:

انضم السودان لعضوية صندوق النقد الدولي عام 1957.تم التعاون المالي بين الصندوق والسودان في يونيو 1965.استمرت هذه العلاقة حتى يونيو1984، وتوقفت منذ ذلك التاريخ حتى عام2000 [1]

التعاون الذي بدأ في عام 1965وحتي عام 1984 لم يتمن السودان من خلاله الاستفادة الكاملة من التسهيلات التي قدمها الصندوق للسودان.

وذلك بمجرد ان يبدأ السودان بسحب جزء من مبلغ الدعم المقدم له يوقف الصندوق برنامج الدعم بحجة ان السودان لم يلتزم بتطبيق السياسات التي تم الاتفاق عليها والتي تم بموجبها منحة التسهيل المعني .نسبة لهذه الممارسات لم يستفيد السودان من كل الاتفاقات التي عقدت مع الصندوق خلال تلك الفترة والتي بلغت في جملتها 1270مليون وحدة سحب خاصة أي ما مقداره 746.8مليون وحدة سحب خاصة حتي يونيو 1984م ما يعادل حوالي 1.5بليون دولار امريكي منها 873 مليون دولار تمثل مجموعة القروض والتسهيلات ويمثل الباقي (645مليون دولار) فوائد القروض ورسوم المتأخرات من أقساط السداد. بمعني ان أصل الدين يمثل 57.5% وتمثل الفوائد والرسوم عل الأصل نحو 42.5%.

تدهور العلاقة بين الصندوق والسودان:

بدأت بوادر ازمة بين صندوق النقد الدولي والسودان في بداية الثمانينات وذلك لتراكم متأخرات الديون الخارجية على السودان. عجز السودان والي نهاية الثمانينات عن تنفيذ

[1] د.بابكر الفكي المنصور محمد، قضايا معاصرة في الاقتصاد السوداني، ص38

القرارات الاقتصادية التي يطلبها الصندوق بغرض معالجة متأخرات ديون الصندوق على السودان والتي لم تتجاوز مبلغ 300 مليون دولار.

استمرت مشكلة المتأخرات في التفاقم حتى بلغت حوالي 1.2 بليون دولار عام 1995مان السودان دولة غير متعاونة. في بداية عام 1992م وبقرار ذاتي (خارج نطاق الاتفاقيات التي تعقد مع صندوق النقد الدولي) قام السودان بتطبيق إجراءات مالية ونقديو واقتصادية واسعة وشاملة (سياسات التحرير الاقتصادي) في إطار ما يسمي بالبرنامج الثلاثي. للإنقاذ الاقتصادي وذلك محاولة لإنقاذ تدهور الاقتصاد ومن ثم كسب ثقة الصندوق وثقة المؤسسات المالية العالمية. شملت أبرز المرتكزات الرئيسية لهذا البرنامج (البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي) الأهداف التالية:[1]

1-تحريك جمود الاقتصاد السوداني وتوجيهه نحو الإنتاج.

2-حشد كل الطاقات المتاحة وفتح الباب لمن يرغب في المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج (فتح الباب أمام الاستثمار المحلي والاجنبي).

3-تحقيق توازن اجتماعي بحيث لا تكون عملية تحريك الاقتصاد على حساب الفئات الضعيفة اقتصاديا.

وشملت التي اتبعت لتحقيق اهداف هذا البرنامج:

أ-تحرير كامل لجميع الأسعار.

ب-تحرير سعر الصرف للعملة المحلية.

ج-إزالة القيود الإجرائية على التجارة الخارجية (خاصة جانب الواردات) تحرير الأسعار والقيود الكمية على الصادرات والواردات من السلع والخدمات.

د-رفع الدعم على السلع والخدمات.

[1] مرجع سابق، ص 39-40.

هـ -كذلك تم دفع الجهود نحو خصخصة مؤسسات القطاع العام.

تم ذلك بطريقة اشمل واوسع مما كانت تطالب به إدارة الصندوق للإصلاح الاقتصادي السوداني.[1]

بداية وجدت هذه الإجراءات ترحيباً من صندوق النقد الدولي الامر الذي تدعاه ان يطلب من الدول والمؤسسات المالية العالمية الأخرى تقديم العون للسودان وكان منطقه بذلك هو دعم جهود الإصلاح الاقتصادي التي طبقها السودان. وتم الاتفاق بين السودان والصندوق على أن يتابع الصندوق هذه البرامج الاقتصادية بصورة رسمية ولفترة سته أشهر من يوليو 1992م حتى ديسمبر 1992. في نوفمبر 1992م حضرت بعثة الصندوق للسودان لتقيم الأداء الاقتصادي في الفترة المتفق عليها (الستة أشهر) وقد أوضحت تقارير البعثة أن السودان التزم بالأهداف الكمية التي تحديدها في البرنامج الثلاثي. كما تطرقت تقارير البعثة الي أهمية اتخاذ إجراءات تتعلق بمشكلة المتأخرات من الديون وفعلاً التزمت حكومة السودان بدفع مبالغ شهرية تتناسب مع قدرة الاقتصاد السوداني وقبلت إدارة الصندوق بذلك. كما قامت بوضع مسودة ورقة إطار السياسات والتي يتم على أساسها يتم التفاوض حول استفادة السودان من برنامج مشكلة الديون المتراكمة على الدول النامية الذي استحدثه الصندوق لهذا الغرض تحت مسمي برنامج الحقوق المتراكمة. ونصت ورقة إطار السياسات أن معالجة مشكلة متأخرات السودان سوف تتم في إطار هذا البرنامج.

تم الاتفاق على أن يتم سداد كافة الالتزامات التي تقع خلال ذلك العام 1993م والاعوام التي تليه على أن تجمد الديون المتراكمة قبل ذلك الوقت. وكانت الالتزامات التي تقع في العام المتفق عليه 1993م تبلغ 70مليون دولار و أن تستمر الحكومة السودانية لفترة

[1] مرجع سابق، ص39-40-41

كافية من الوفاء بالتزاماتها السنوية المقبلة كاملة قبل الدخول في برنامج معالجة الديون لم يتمكن السودان من الوفاء بشروط هذا الاتفاق وفي المقابل أصدر الصندوق تهديداً بتعليق عضوية السودان في الصندوق في مايو 1993م.

تبع ذلك التهديد تعليق عضوية وحق السودان في التصويت في الجمعية العمومية للصندوق في أغسطس من نفس العام 1993م. في يناير 1994م وصلت بعثة من الصندوق لمتابعة التطورات الاقتصاديةٍ في السودان بعد تعليق عضويته و اعدت هذه البعثة تقريراً لمجلس إدارة الصندوق اقترحت فيه البدء في إجراءات ابعاد السودان من الصندوق (أي ما يسمي بالانسحاب الاجباري) و قد صدر قرار مجلس الإدارة بالبدء في إجراءات الانسحاب الاجباري للسودان في فبراير 1994م. في الجلسة التي سيتم فيها إجازة هذا القرار قدم وزير مالية السودان مذكرة أوضح فيها جدية الحكومة السودانية في تطبيع العلاقة مع الصندوق وذلك عن طريق تنفيذ سياسات الصندوق الاقتصادية لتقوية البرامج الاقتصادية. وافق المجلس التنفيذي علي طلب وزير المالية السوداني وقد كان لهذه الموافقة إيقاف وتجميد قرار الانسحاب الاجباري، ومواصلة التفاوض مع السودان لحل مشكلة المتأخرات من الدين. أرسلت بعثة من الصندوق للسودان في مايو 1994م للتفاوض والاتفاق على برنامج اقتصادي وبرنامج لجدولة سداد المديونية تمهيداً لاستفادة السودان من برنامج الحقوق المتراكمة، قدمت هذه البعثة تقريراً لمجلس إدارة الصندوق أوضحت في أن السودان لم يلتزم بما جاء في البرنامج المقدم بالقدر الذي يؤهله في الدخول في برنامج معالجة الديون(). في نهاية مايو 1995م. قدم الصندوق مقترح لبرنامج اقتصادي يقوم الصندوق بمراقبته لفترة سته أشهر تنتهي في ديسمبر 1995م على أن يلتزم السودان بالشروط التالية قبل بداية يوليو من نفس العام 1995م:

1-يدفع السودان 8 مليون وحدة سحب خاصة كحد ادني خلال الفترة من يوليو الي ديسمبر 1995م (تعادل 7مليون دولار شهرياً).

2-تحرير سعر الصرف والترخيص بقيام صرفات للنقد الأجنبي.

3للسماح للبنوك بالتعامل بيعاً وشراء ً للنقد الأجنبي.

4-تجنيب 50% من حصيلة الصادرات تمنح للمصدرين مع عدم اجبارهم لبيعها لبنك السودان.

5-عدم الاستدانة من الجهاز المصرفي خلال الفترة المتفق عليها.

6-توحيد ضريبة الدخل الشخصي وتوحيد فئة ضريبة أرباح الاعمال في حدود 40% وفرض ضريبة دوران بنسبة 1%.

تمت إجازة هذه الاتفاقية والتوقيع عليها في اجتماع المجلس التنفيذي للصندوق، تلي ذلك حضور بعثة من الصندوق في يونيو 1995م بغرض تحديد اتفاق مفصل مع الحكومة السودانية لتنفيذ قرار مجلس إدارة الصندوق. كان رأي السودان عند اجتماعه بهذا الوفد على النحو التالي:

1-تلتزم بتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي المضمنة في قرار الصندوق ولكن يجب السماح للحكومة الاستدانة من الجهاز المصرفي في حدود 0.075% من الناتج المحلي الإجمالي وذلكحتى تتمكن من خلق توازن في الموازنة العامة.

2-عدم قدرة السودان الالتزام بسداد 8 مليون وحدة سحب خاصة لتخفيض المديونية خلال ستة أشهر وذلك لتدني حصيلة الصادر وعدم التمكن من الحصول علي عون خارجي.

3-يري لسودان ان أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة الماضية كان جيداً بالقدر الذي يؤهله بالدخول في برنامج وذلك حسب خطاب النوايا الموقع عليه في ديسمبر 1994م.

وعليه يري السودان أن يبدأ النقاش مع صندوق النقد الدولي للدخول في برنامج الديون المتراكمة مباشرة.[1]

4-تؤكد الحكومة مواصلة جهودها للتعاون مع الصندوق.

في نهاية يونيو 1995م تم دعوة وزير المالية لمناقشة رأي حكومة السودان، وقد أوضح وزير المالية السودانية للصندوق أن السودان لا يري مبرراً لتغيير موقفه وبالتالي لا يستطيع توقيع خطاب نوايا جديد بالفترة التي يقترحها الصندوق (الستة أشهر من يوليو - ديسمبر 1995م).

ب-علاقة السودان بمنظمة التجارة العالمية:

بعد ان مضي نحو 22 عاماً على نشأة منظمة التجارة العالمية،تأمل السودان ان تحظي بعضويتها مع نهاية 2017، اذ أعلن أحمد حسن أحمد طه، المفاوض السوداني مع المنظمة، عن استيفاء بلاده كافة الشروط التي تؤهلها لعضوية المنظمة،وان السودان بصدد وفد من المنظمة للاطلاع على ما اتخذ من إجراءات في السودان لنيل عضوية المنظمة باجتماعاتها في الارجنتين نهاية عام 2017.[2]

وينتظر السودان على صعيد اخر رفع جزء للعقوبات الاقتصادية المفروضة علية من قبل أمريكا،خلال شهر ابريل –نيسان الحالي، وبخاصة تلك العقوبات المفروضة على النظام المالي والمصرفي السوداني وهو مايفتح الباب للتنبؤ بمزيد من الانفتاح الاقتصادي علىالعالم، مادفع الحكومة السودانية لإجراء تعديلات مهمة عي قانون الاستثمار، بما يسمح بتدفق أكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد سبقت السودان لعضوية المنظمة 11 دولة عربية، وهنالك دولة اخري تبحث عن عضوية المنظمة، بالإضافة الي السودان، وهي الجزائر واليمن وليبيا لكن ظروف

---

[1] مرجع سابق، ص 44.

[2] عبد الحافظ الصاوي، تحديات السودان في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، الخرطوم، عام 2017.

الحرب الاهلية التي تمر بها اليمن وليبيا تحول دون إتمام انضمامها للمنظمة،ونشير فيما يلي لوضع التجارة الخارجية للسودان ثم نتحدث عن الفرص والتحديات التي تجلبها عضوية منظمة التجارة العالمية للسودان.

التجارة الخارجية للسودان:

تتسم التجارة الخارجية للسودان بالتواضع من حيث القيمة، نظراً لكونها من الدول الأشد فقراً على مستوي العالم.

فحسب بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016،فإن حجم التبادل التجاري للسودان خلال الفترة من 2011-2015 لم يتم تجاوز 19.4مليار دولار في أفضلالتقديراتفي عام 2011، قبل انفصال جنوب السودان، حيث كان النفط يمثل سلع مهمة في الصادرات السودانية، ويعتبر عام 2011هو العام الوحيد خلال الفترة 2011-2015الذي حققت فيها السودان فائضاً تجارياً بنحو 957 مليون دولار.

ولكن بعد انفصال السودان في يوليو 2011 أصيبت الصادرات السودانية بصدمة كبيرة، كان النفط يمثل أكثر من 50% من الصادرات السلعية للسودان، ويعد عام 2014 هو الأفضل للسودان من حيث الصادرات السلعية بعد انفصال جنوب السودان حيث بلغت الصادرات السلعية 4.45 مليار دولار، ثم انخفضت في عام 2015 لتصل الي 3.16 مليارات دولار.[1]

وتكمن مشكلة التجارة الخارجية لهذا البلد في هيكل الصادرات، اذ يعتمد المواد الخام والسلع الاولية،فالتقرير السنوي لبنك السودان المركزي لعام 2015، يبين ان صادرات الثروة الحيوانية تشكل 28.7 من اجمالي الصادرات السلعية، تليها السلع الزراعية بنسبة 26.3 % ثم السلع المعدنية بنسبة 23.8 ثم الصادرات النفطية 19.8%، وفي المرتبة

[1] www.alaray.com.uk10/26.

الأخيرة المواد المصنعة بنسبة 0.7% والمواد المصنعة تمثل اقل نسبة في الصادرات بأقل من 1%وهو ما يعني ان السودان لا يعرفالصناعة، وهو تحد كبير في ظل اتجاه البلاد للاندماج في الاقتصاد العالمي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

ماذا ستضيف منظمة التجارة العالمية للسودان؟

لا شك ان اقدام الخرطوم للحصول علي عضوية منظمة التجارة العالمية ، له عدة أسباب ، منها زيادة درجة الاندماج في الاقتصاد العالمي ، وخاصة ان الامر يأتي بعد رفع جزء للعقوبات الاقتصادية الامريكية عن البلاد ، فالسودان يتمتع بعضوية مجموعة من التجمعات التجارية الإقليمية ، ولكنها في معظمها لات تعدو ان تكون اكثر تجمعات لدول نامية ، لديها منتجات متنافسة وليست تكاملية ، تضم مجموعة من السلع الأولية او في احشن تقدير الصناعات التقليدية ،ويحظى هذا البلد بعضوية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى ،وكذلك التجمعاتالتجارية الافر يقية مثل الكوميسا.

تحديات السودان للانضمام:

خلل مشروع التنمية بالسودان ينعكس على باقي مكونات النشاط الاقتصادي، وما لم يتم تبني مشروع تنموي حقيقي، سيكون انفتاحه بشكل أكبر عالي الاقتصاد العالمي شديد السلبية، وسيبقي مجرد سوق لسلع الدول الأخرى.[1]

من أبرز التحديات الأخرى التي تنتظر السودان بعد انضمامه لمنظمة التجارة العالمية فهي كلاتي:

1-انضمام السودان لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، دون إعادة هيكل قطاعاته الاقتصادية مواجهه المنافسة العالمية، سيزيد من مشكلات تلك القطاعات، اذ لا يوجد مجال للمنافسة بين المنتجين السودانيين ومنتجي الدول اعضاءمنظمة التجارة العالمية،

[1] مرجع سابق 10/26،

وهو ما يتطلب ان يحصل السودان على فترة انتقالية مناسبة لتأهيل قطاعاتهالاقتصادية، قطاع الصناعة، او اراعة او الخدمات.

2-يعاني السودان من مشكلات كبيرة تتعلق بالفساد في القطاعات الحكومية، حيث يصنف ضمن أفسد عشرة دول في العالم، من أبرز القطاعات التي تعاني منالفساد تتعلق بمجال عمل منظمة التجارة العالمية، قطاع الجمارك،حيث تنتشر عمليات التهريب والرشوة، وهو ما يجعل السودان بلد غير مرغوب فيه لممارسة التجارة العالمية.

3-انضمام السودان لمنظمة التجارة ليس انجاز في حد ذاته ولكن يفرض علية تبعات المنافسة، والتي تكون البلاد غير مؤهلة له.

ج-البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

هو مؤسسة تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البلغ عددها 189 بلداً، وباعتباره أكبر بنك إنمائي على مستوي العالم، فإنه يساند رسالة مجموعة البنك الدولي من خلال تقديم قروض وضمانات ومنتجات إدارة مخاطر وخدمات استشارية للبلدان متوسطة والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، وكذلك من خلال تنسيق جهود الاستجابة والتصدي للتحديات الإقليمية.

أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام 1944 لإعادة بناء اروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وانضم مع المؤسسة الدولية للتنمية، وهي الصندوق المعني بمساعدة اشد البلدان فقراً، ليشكلا معاً البنك الدولي.[1]

ويعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية عن كثب مع جميع مؤسسات مجموعة البنك الدولي والقطاعين العام والخاص في البلدان النامية لأنهاء الفقر وبناء الرخاء المشترك.

---

(1)https://www.alpakaldawli.org.24 اكتوبر 3:31p:m

كان السودان حتى عام 1993م في قمة أولويات البنك الدولي في افريقيا وموضع اهتمامه لما يتمتع به السودان من إمكانيات طبيعية هائلة تؤهله لان يكون سلة غذاء العالم. ولقد كان السودان من أوائل الدول التي استفادت من القروض والمعونات الفنية التي قدمتها مجموعة البنك الدولي والتي تم استخدامها في تمويل مشروعات الري والبنيات الأساسية مثل الطرق الرئيسية والطاقة الكهربائية.

ومن أهم المشروعات التي مولتها مجموعة البنك الدولي في السودان ما يلي:

1-تمويل لتحديث السكة حديد في الأعوام 1958م،1965م،1977م.

2-تمويل مشروع امتداد المناقل 1960م.

3-تمويل مشروع الروصيرص عام 1961م.

4-تمويل مشروعات الطاقة الكهربائية في أعوام 1972م،1975م،1980م.

5-تمويل المشروعات الزراعية الالية في أعوام 1968م،1972م.

6-تمويل مشروعات الطرق عام 1972م.

ولقد بلغ عدد المشاريع التي مولتها مجموعة البنك الدولي خلال الفترة 1958م-1991(58) مشروعاً في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبنيات الأساسية. ولقد بلغت جملة القروض الموقعة عليها مبلغ 1.4بليون دولار امريكي وبلغ المسحوب حتى عام 1993م مبلغ 1.2بليون دولار.

ولقد أوقف البنك نشاطه في السودان 1993م مع ان متأخرات السودان للبنك لم تبلغ موقفاً حرجاً . ولكن تم وقف نشاط البنك الدولي بعد تجميد العلاقات مع صندوق النقد الدولي وذلك لان المؤسستين تتسقان مع بعض في تعاملهما مع الدول النامية.

ولقد بلغت جملة متأخرات ديون مجموعة البنك الدولي على السودان مبلغ 143مليون دولار منها 71مليون دولار متأخرات أصل الدين و53مليون دولار متأخرات الفوائد والفوائد الجزائية.[1]

وكانت محاولات التطبيع مع مجموعة البنك الدولي تسير وفق تطورات علاقات السودان مع الصندوق. وبالفعل عندما تحسنت العلاقة مع الصندوق. منذ يونيو 1999م في دفعات شهرية للبنك الدولي في حدود مليون دولار وذلك لبناء "سجل الأداء الجيد" وعليه بداء البنك في تقديم العون الفني للسودان. ولقد قام البنك الدولي بتقديم العون في المجالات التالية:

1-اصلاح القطاع المروي (مشروع الجزيرة).

2-اعداد دراسات في مجالات الفقر والنازحين والكوارث الطبيعية.

---

[1] البروفسير: علي عبدالله علي، أثر سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي علي التنمية الاقتصادية في السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، عام 2002م.ص107.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: تحليل البيانات

المبحث الثاني: النتائج والتوصيات

المبحث الأول

تحليل البيانات

تمهيد :

يتناول الباحث في هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ هذا الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أولاً : مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من أكاديميين ومختصين.

أما عينة البحثفقد تم اختيارها بطريقة عمدية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (50) استمارة استبيان على المستهدفين واستجاب (50) فرداً أي ما نسبته (100%) تقريباً من المستهدفين، حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة.

القسم الأول: البيانات العامة لأفراد عينة الدراسة, حرص الباحث على تنوع عينة البحث من حيث شملها على الآتي:

1- الافراد من مختلف الفئات العمرية.

2- الافراد من مختلف المؤهلات الاكاديمية.

3- الأفراد من مختلف التخصصات العلمية.

4- الافراد من مختلف سنوات الخبرة.

5- الافراد من مختلف الصفات.

القسم الثاني: يحتوى هذا القسم على عدد (6)عبار ات طُلب من أفراد عينة البحثأن يحددوا إستجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (اوافق بشدة، اوافق، محايد، لا اوافق، لا اوافق بشدة). وقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الثلاث كما يلي:

- الفرضية الأولى: تتضمن العبارات (1،5،2) وعددها (3) عبارات.
- الفرضية الثانية: تتضمن العبارات (4،3)وعددها عبار تان.
- الفرضية الثالثة: تتضمن العبارات (1) وعددها عبارة واحدة.

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الامكان , تم استخدام البرنامج الاحصائى **SPSS** و الذى يشير اختصارا الى الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية **Statistical Package for Social Sciences.**

الاساليب الاحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة , تم إستخدام الاساليب الاحصائية الاتية :

1- الاشكال البيانية .

2- التوزيع التكرارى للاجابات.

3- النسب المئوية.

4- الوسيط.

5- اختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين الاجابات .

أداة الدراسة

إعتمد الباحث على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، حيث أن للاستبانة مزايا منها:

1- يمكن تطبيقها للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.

2- قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.

3- سهولة وضع أسئلة الاستبانة وترسيم ألفاظها وعباراتها.

4- توفر الاستبانة وقت المستجيب وتعطيه فرصة التفكير.

القسم الاول : وصف البيانات العامة:

1- العمر:

يوضح الجدول(4-1) والشكل(4-1) التوزيع التكراري لأفراد عينة البحثوفق متغير العمر

الجدول (4-1)

التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير العمر

الفئات العمرية	العدد	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	4	%8
25 – 30 سنة	6	%12
31 – 35 سنة	10	%20
36-40سنة	11	%22
41فاكثر	19	%38
المجموع	50	%100

المصدر:إعداد الباحث من الدراسة الميدانية،2018م

الشكل (4-1)

التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير العمر

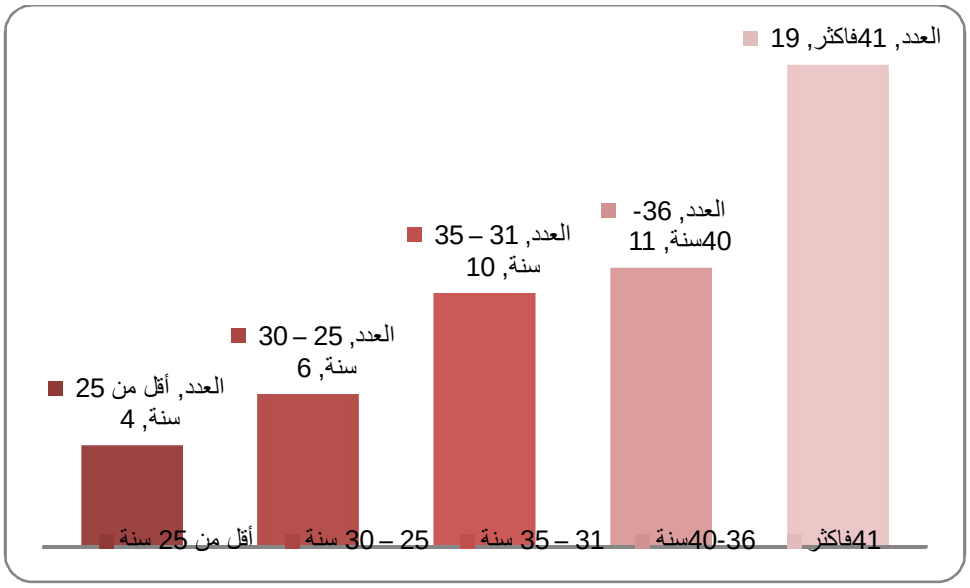

المصدر:إعداد الباحث من الدراسة الميدانية،2018م

يتضح من الجدول(4-1) والشكل (4-1) أن الفئة العمرية لغالبية أفراد عينة البحث 41 سنة فاكثرحيث بلغ عددهم (19) فرداً ما نسبته (38%)، يليهم الذين أعمارهم في الفئة العمرية (36 – 40) سنة حيث بلغ عددهم (11) فرداً بنسبة (22%)، يليهم الذين أعمارهم في الفئة العمرية (31 – 35) سنة حيث بلغ عددهم (10) أفراد بنسبة (20%)،

يليهم الذين اعمارهم في الفئة العمرية (25-30) سنة حيث بلغ عددهم (6) افراد بنسبة (12%) واخيرا فئة (25 فاقل)سنة حيث بلغ عددهم (4)افراد بنسبة(8%).

2-المؤهل الأكاديمي:

يوضح الجدول(4-2) والشكل(4-2) التوزيع التكراري لأفراد عينة البحثوفق متغير المؤهل الاكاديمي

الجدول (4-2)

التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير الالمؤهلالاكاديمي

المؤهل الاكاديمي	العدد	النسبة المئوية
البكالوريوس	12	%24
الدبلوم العالي	2	%4
الماجستير	21	%42
الدكتوراة	15	%30
المجموع	50	%100

المصدر:إعداد الباحث من الدراسة الميدانية،2018م

الشكل (4-2)

التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير المؤهل الاكاديمي

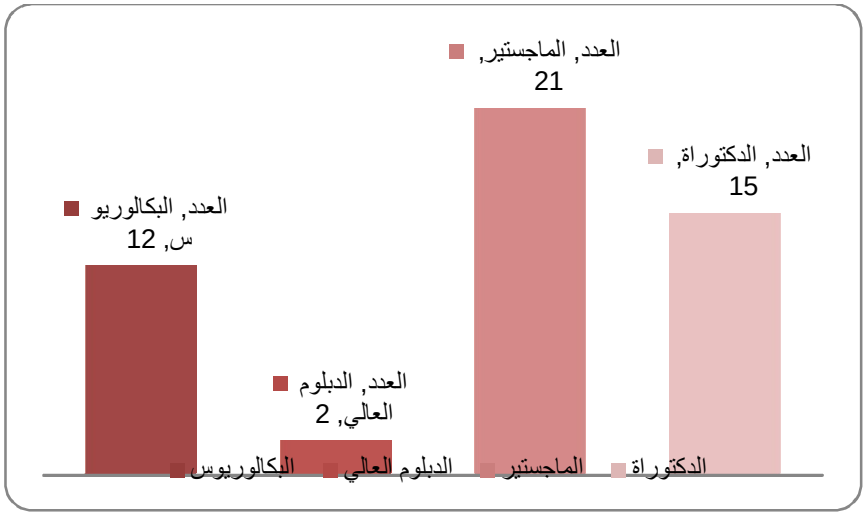

المصدر:إعداد الباحث من الدراسة الميدانية،2018م

يتضح من الجدول (4-2) والشكل (4-2) أن المؤهل الأكاديمي لغالبية أفراد عينة الدراسة(الماجستير) حيث بلغ عددهم (21)فرداً بنسبة (42%), يليهم الذين مؤهلهم الأكاديمي (دكتوراة) حيث بلغ عددهم (15) فرداً بنسبة (30%)، يليهم الذين مؤهلهم الأكاديمي (البكالريوس) حيث بلغ عددهم (12) أفراد بنسبة (24%)، يليهم الذين مؤهلهم الاكاديمي(الدبلوم العالي) حيث بلغ عددهم فردا بنسية (4%).

3-التخصص العلمي :

يوضح الجدول(4-3) والشكل(4-3) التوزيع التكراري لأفراد عينة البحثوفق متغير التخصص العلمي

الجدول (4-3)

التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير التخصص العلمى

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
اقتصاد	31	%62
ادارة اعمال	6	%12
محاسبة	6	%12
إحصاء	2	%4
علوم سياسية	0	%0
علم اجتماع	1	%2
أخرى	4	%8
المجموع	50	%100

المصدر:إعداد الباحث من الدراسة الميدانية،2018م

الشكل (4-3)

التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير التخصص العلمي

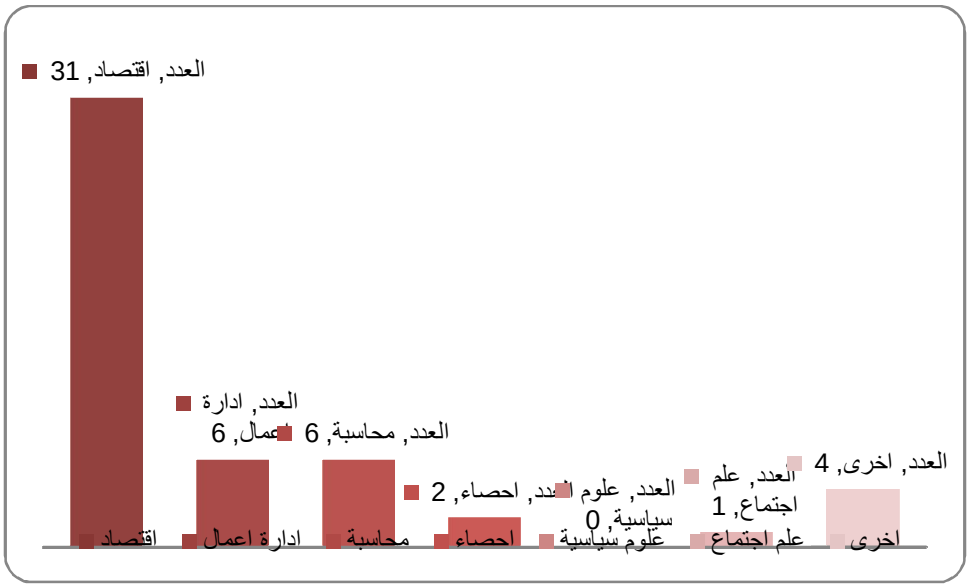

المصدر:إعداد الباحث من الدراسة الميدانية،2018م

. يتضح من الجدول (4-4) والشكل (4-4) أن غالبية أفراد عينة البحث تخصصهم العلمي (اقتصاد) حيث بلغ عددهم (31) فرداً بنسبة (62%)، يليهم الذين تخصصهم العلمي (إدارة أعمال) و(محاسبة و تمويل) بعدد (6)فأ اد بنسبة (12%)،يليهم الذين تخصصهم العلمي (تخصصات اخرى)بعدد (4)فردا بنسبة(8%)، يليهم الذين تخصصهم العلمي (احصاء)بعدد (2)فردا بنسبة(4%)،واخيرا (علم الاجتماع)بفرد واحد بنسبة (2%)

4-سنوات الخبرة :

يوضح الجدول(4-4) والشكل(4-4) التوزيع التكراري لأفراد عينة البحثوفق متغير سنوات الخبرة

الجدول (4-4)

التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
5 سنوات فأقل	12	%24
6- 10سنة	6	%12
11-15سنة	17	%34
15 فاكثر	15	%30
المجموع	50	%100

المصدر:إعداد الباحث من الدراسة الميدانية،2018م

الشكل (4-4)

التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير الخبرة

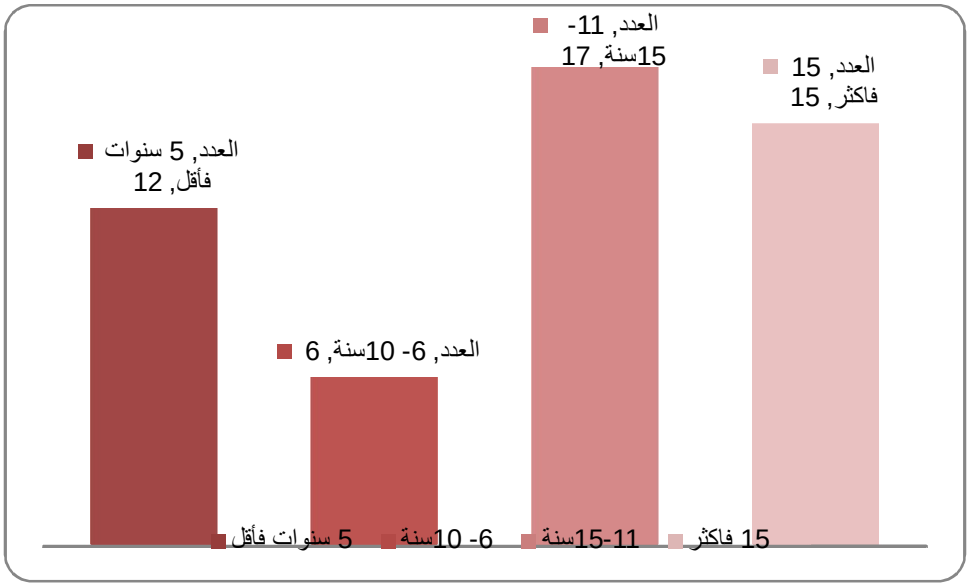

المصدر:إعداد الباحث من الدراسة الميدانية،2018م

يتضح من الجدول (4-4) والشكل (4-4) أن الخبرة لغالبية أفراد عينة البحث هي (11-15سنة) حيث بلغ عددهم (17) فرداً ما نسبته (34%)، يليهم الذين خبرتهم (سنة15فاكثر) بعدد (15)فرداً بنسبة (30%)، يليهم الذين خبرتهم (5 سنة فاقل) بعدد

(12) فردا بنسبة (24%)، يليهم الذين خبرتهم (6-10سنة) بعدد (6) فرأ اد بنسبة (12).

5- **صفة الاختيار :**

يوضح الجدول(4-5) والشكل(4-5) التوزيع التكراري لأفراد عينة البحثوفق متغير صفة الاختيار

الجدول (4-5)

التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير صفة الاختيار

صفة الاختيار	العدد	النسبة المئوية
اكاديمي	21	%42
مختص	23	%46
مهتم	5	%10
أخرى	1	%2
المجموع	50	%100

المصدر:إعداد الباحث من الدراسة الميدانية،2018م

الشكل (4-5)

التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير صفة الاختيار

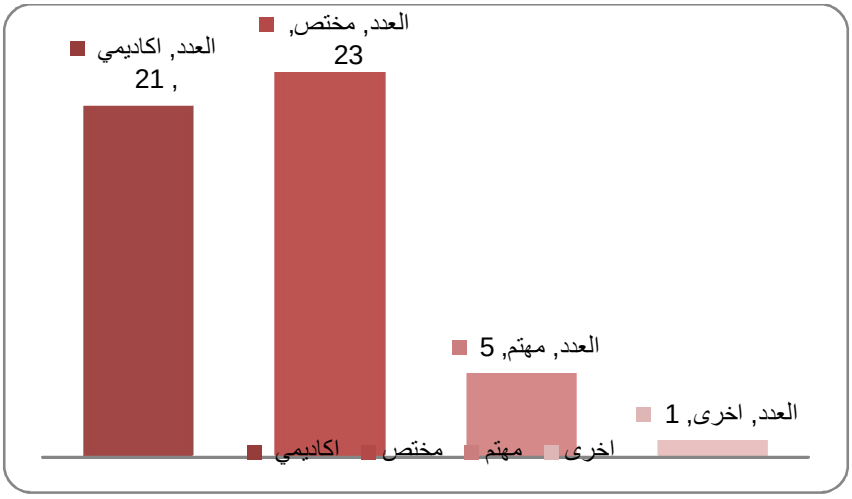

المصدر:إعداد الباحث من الدراسة الميدانية،2018م

يتضح من الجدول (4-5) والشكل (4-5) أن صفة الاختيار لغالبية أفراد عينة البحث هي (مختص) حيث بلغ عددهم (23) فرداً ما نسبته (46%)، يليهم الذين صفتهم (اكاديمي) بعدد (21)فرداً بنسبة (42%)، يليهم الذين صفتهم (مهتمم) بعدد (5)فأ اد بنسبة (10) اخيرا هناك فردا وحدا لديه صفة اخري بنسبة(2%).

إختبار صحة فرضيات الدراسة

للاجابة على تساولات الدراسة و التحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان و التى تبين أراء عينة البحث, حيث تم إعطاء الدرجة (1) كوزن لكل إجابة " اوافق بشدة" , و الدرجة (2) كوزن لكل إجابة " اوافق "، و الدرجة (3) كوزن لكل إجابة " محايد" , و الدرجة (4) لكل إجابة " لا اوافق" , و الدرجة (5) كوزن لكل إجابة " لا اوافق بشدة". ولمعرفة إتجاه الإستجابة فإنه يتم حساب الوسيط. إن كل ما سبق ذكره و حسب متطلبات التحليل الاحصائى هو تحويل المتغيرات الاسمية الى متغيرات كمية , و بعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاى لمعرفة دلالة الفروق فى اجابات أفراد عينة البحث علىعبار ات كل فرضية .

1عرض و مناقشة نتائج الفرضية الاولى :

تنص الفرضية الاولى من فرضية الدراسة على الاتى :

" **المنظمات الدولية ساهمت في تعزيز وتعميق تبعية الدولة النامية للدول المتقدمة"**

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة البحث على عبارات الفرضية الاولى:

الجدول (4-6)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة البحث على عبارات الفرضية الاولي

ت	العبارة	التكرار والنسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	هدف المنظمات الدولية في تحرير التجارة الدولية لاتتناسب مع الدولة النامية ومنها السودان.	16 %32	24 %48	6 %12	1 %2	3 %6
2	اهداف المنظمات الدولية التمثلة في تحرير التجارة يعزز مصالح الدول المتقدمة اقتصاديا دون مراعاة اخصوصية اقتصاديات الدول النامية .	18 %4	28 %62	4 %4	0 %0.0	1 %2
3	سياسات الانفتاح التي تتبناها المنظمات عززت سلبيات العولمة في الدول النامية.	9 %18	22 %44	8 %16	1 %2	10 %20

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2018م

لإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اعداد المبحوثين تم استخدام اختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الاولي ، الجدول (4-7) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

الجدول (4-7) نتائج اختبار مربع كاي للفرضية الأولى

ت	العبارات	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	الوسط الحسابي	قياس العبارة		قيمة مربع كاي
					الوزن	الدرجة	
1	هدف المنظمات الدولية في تحرير التجارة الدولية لاتتناسب مع الدولة النامية ومنها السودان.	37.8	4	4.12	4	موافق	0.000
2	اهداف المنظمات الدولية التمثلة في تحرير التجارة يعزز مصالح الدول المتقدمة اقتصاديا دون مراعاة اخصوصية اقتصاديات الدول النامية .	47.7	3	4.52	4	موافق	0.000
3	سياسات الانفتاح التي تتبناها المنظمات عززت سلبيات العولمة في الدول النامية.	23	4	3.86	4	موافق	0.000
	جميع العبارات	36.2	4	4.16	4	موافق	0.000

المصدر: إعداد الباحث, من الدراسة الميدانية، 2018م

يمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة البحث على ما جاء بالعبارة الاولي (37.8) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4-7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%)بين أجابات أفراد العينة ولصالح المو افقين علي هدف المنظمات الدولية في تحرير التجارة الدولية لاتتناسب مع الدولة النامية ومنها السودان.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة البحث على ما جاء بالعبارة الثانية (47.7) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.82) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4-7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين علي اهداف المنظمات الدولية التمثلة في تحرير التجارة يعزز مصالح الدول المتقدمة اقتصاديا دون مراعاة اخصوصية اقتصاديات الدول النامية
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة البحث على ما جاء بالعبارة الثالثة (23) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4-7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين علي سياسات الانفتاح التي تتبناها المنظمات عززت سلبيات العولمة في الدول النامية.

- ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة البحث على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الاولي (36.2) وهذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4-7)المشار إليه أعلاه يشير إلى أن القيمة الاحتمالية المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المفحوصين المختلفة على الفرضية الأولى كانت (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%). وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجابات لصالح الموافقين علي ما جاء في جميع عبارات الفرضية الاولي.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الاولي والتي نصت علي " **المنظمات الدولية ساهمت في تعزيز وتعميق تبعية الدولة النامية للدول المتقدمة** "

قد تحققت ولصالح الموافقين.

2-عرض و مناقشة نتائج الفرضية الثانية :

تنص الفرضيةالثانية من فرضيات الدراسة على الاتى :

" **الشركات متعددة الجنسيات ساهمت في تعزيز وتعميق تبعية الدولة النامية للدول المتقدمة** "

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة البحث على عبارات الفرضية الثانية:

الجدول (4-8)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة البحث على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارة	التكرار والنسبة %				
		أوافـــق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافـــق بشدة
1	سياسات الانفتاح التى تتبناها المنظمـات الدوليـة سـاعدت الشـركات متعـددة الجنسـيات فـي تحويـل الـدول الناميـة لاسواق لفائض منتجاتها .	18 %36	28 %56	4 %8	0 %0.0	0 %0.0
2	الشـركات متعـددة الجنسـيات سـاهمت فـي اسـتقلال ثـروات الـدول الناميـة لصـالح الـدول المتقدمـة وذلـك مـن خـلال استيراد المواد الخام من الدول النامية واعادة تصديرها كاملة الصنع.	24 %48	20 %40	4 %8	1 %2	1 %2

المصدر: إعداد الباحث, من الدراسة الميدانية، 2018م

لإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اعداد المبحوثين تم استخدام اختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية ، الجدول (4-9) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

الجدول (4-9) نتائج اختبار مربع كاي للفرضية الثانية

ت	العبارات	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	الوسط الحسابي	قياس العبارة		قيمة مربع كاي الاحتمالية
					الوزن	الدرجة	
1	سياسات الانفتاح التى تتبناها المنظمات الدولية ساعدت الشركات متعددة الجنسيات في تحويل الدول النامية لاسواق لفائض منتجاتها .	17.5	3	4.4	4	موافق	0.000
2	الشركات متعددة الجنسيات ساهمت في استقلال ثروات الدول النامية لصالح الدول المتقدمة وذلك من خلال استيراد المواد الخام من الدول النامية واعادة تصديرها كاملة الصنع.	49.5	2	4.16	5	موافق بشدة	0.000
	جميع العبارات	42.28	4	4.28	4	موافق	0.000

المصدر: إعداد الباحث, من الدراسة الميدانية، 2018م

يمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة البحث على ما جاء بالعبارة الاولي (17.5) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4-9) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%)بين أجابات أفراد العينة ولصالح المو افقين على سياسات الانفتاح التى تتبناها المنظمات الدولية ساعدت الشركات متعددة الجنسيات في تحويل الدول النامية لاسواق لفائض منتجاتها .
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة البحث على ما جاء بالعبارة الثانية (49.5) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4-9) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة الشركات متعددة الجنسيات ساهمت في استقلال ثروات الدول النامية لصالح الدول المتقدمة وذلك من خلال استيراد المواد الخام من الدول النامية واعادة تصديرها كاملة الصنع.
- ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة البحث على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية (42.5) وهذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.82) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4-10) المشار إليه أعلاه يشير إلى أن القيمة الاحتمالية المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المفحوصين المختلفة على الفرضية الثانية كانت (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) ،فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد العينة

لصالح الموافقين على ما جاء في جميع عبارات الفرضية الثانية" **الشركات متعددة الجنسيات ساهمت في تعزيز وتعميق تبعية الدولة النامية للدول المتقدمة.**

3-عرض و مناقشة نتائج الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة من فرضية الدراسة على الاتى :

" **الاتصالات ساهمت في تعزيز وتعميق تبعية الدولة النامية للدول المتقدمة** "

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة البحث على عبارات الفرضية الثالثة:

الجدول (4-10)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة البحث على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارة	التكرار والنسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	سياسات الانفتاح التي تتبناها المنظمات الدولية عملت علي تغيير نمط الاستهلاك في الدول النامية وذلك باستخدام وسائل الاتصال والدعاية والاعلان	21 %42	20 %40	3 %6	1 %2	5 %10

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2018م

لإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اعداد المبحوثين تم استخدام اختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة ، الجدول (4-11) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات :

الجدول (4-11) يوضح نتيجة اختبار مربع كاي للفرضية الثالثة

ت	العبارات	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	الوسط الحسابي	قياس العبارة		قيمة مربع كاي الاحتمالية
					الوزن	الدرجة	
1	سياسات الانفتاح التي تتبناها المنظمات الدولية عملت علي تغيير نمط الاستهلاك في الدول النامية وذلك باستخدام وسائل الاتصال والدعاية والاعلان	37.6	4	4.12	4	موافق	0.000

المصدر: إعداد الباحث, من الدراسة الميدانية، 2018

يمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة البحث على ما جاء بالعبارة الاولي (37.6) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4-11) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين

أجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على سياسات الانفتاح التي تتبناها المنظمات الدولية عملت علي تغيير نمط الاستهلاك في الدول النامية وذلك باستخدام وسائل الاتصال والدعاية والاعلان.

- ويمكن تعميم النتيجة للفرضية الثالثة ان أجابات أفراد العينة لصالح الموافقين علي ما جاء في جميع عبارات الفرضية الثالثة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت علي " **الاتصالات ساهمت في تعزيز وتعميق تبعية الدولة النامية للدول المتقدمة** " قد تحققت ولصالح الموافقين.

المبحث الثاني

النتائج والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات:

على ضوء الدراسة الميدانية قد توصلنا الى النتائج الاتية:

1. تؤكد الدراسة على وجود علاقة بين اثر المنظمات الدولية علي تعزيز التبعية الاقتصادية.
2. تؤكد الدراسة على وجود علاقة بين اثر الشركات متعددة الجنسيات علي تعزيز التبعية الاقتصادية.
3. تؤكد الدراسة على وجود علاقة بين اثر الاتصالات علي تعزيز التبعية الاقتصادية.

ثانياً التوصيات:

1- الحد من تدخلات المنظمات الدولية في الشئون الداخلية للدول النامية واستخدام الدبلوماسية للحد من تدخلات المنظمات الدولية في الدول النامية.
2- العمل على إيجاد حلول للآثار السالبة للبرامج التكييف الهيكلي التي تفرضها المنظات الدولية.
3- وضع التشريعات والقوانين التي تحد من الآثار السالبة لدخول الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية.
4- الاستخدام الواسع لتكنولوجيا الاتصالات والإعلام لتسويق منتجات الدول النامية.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً الكتب:

1. احمد أبو الرب، تحديات التنمية في الوطن العربي، طباعة المؤسسة الصحفية الأردنية، ط1، 1979م.
2. أدهم عدنان طبل، الاعلام الحديث في ظل العولمة، فلسطين-غزة،2007م.
3. بابكر الفكي المنصور محمد قضايا معاصرة في الاقتصاد السوداني، جامعة السودان مركز العلوم والتكنولوجيا، مركز التعليم عن بعد.
4. بابكر الفكي المنصور محمد، قضايا اقتصادية معاصرة.
5. بابكر الفكي المنصور محمد، قضايا معاصرة في الاقتصاد السوداني.
6. جمال الدين الخضر، العولمة قدر ام اختيار، وزارة الثقافة والسياحة-الخرطوم،2005م.
7. حسن زعرور، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات، كلية الاعلام والتوثيق، ال عدد25، 1998م
8. خليل حسين، من كتاب السياسات العامة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006م.
9. احمد التجاني صالح، انعكاسات على الاقتصاد السوداني وافريقيا والوطن العربي.
10. السيد رشاد غنيم، أستاذ رئيس قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية والتغير الاجتماعي
11. صلاح عباس، العولمة وأثرها في البطالة والفقر التكنلوجي للعالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2004م.
12. عبد الحافظ الصاوي، تحديات السودان في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، الخرطوم، عام 2017.
13. عبد القادر محمد عطية، السيدة ابراهيم مصطفي، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية 84، شارع زكريا غنيم.

14. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية(منظماتها-شركاتها-تداعياتها)، الدار الجامعية،84شارع زكريا غنيم-الابراهيمية، 2006م.
15. عبد الوهاب حميد رشيد، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1984م.
16. عبد الوهاب عثمان شيخ موسي، (2011م)، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، مطابع السودان للعملة، الخرطوم.
17. علي عبدالله علي، أثر سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي علي التنمية الاقتصادية في السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، عام 2002م.
18. علي عيد محمد سعيد الراوي،الموارد المالية والنفطية والعربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي، دار الرشيد لنشر، بغداد ،1980م.
19. عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث
20. محمد السماك، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي، بيروت، عدد51، السنة التاسعة، 1986م.
21. محمد عبد العزيز عجمية، د. عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية،1979م.
22. محمد لبيب، جامعة الدول العربية، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية 1958م.
23. ميشيل توادرو،التنمية الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المريخ.

ثانياً :الرسائل الجامعية:

1. زين العابدين عبد الله الجزولي، أثر العولمة في الاقتصاد السوداني في ظل سياسة التحرير الاقتصادي، اغسطس2007.
2. سعاد لمقدم واخرون - أثر العولمة الاقتصادية على اقتصاديات البنوك - كلية العلوم الاقتصادية -جامعة قاصدي مرباح ورقلة2013م

3. صلاح الدين مصطفي احمد، أثر العولمة في وظائف الإدارة العليا نوفمبر 2008
4. الفاضل عبد الرازق عارف الحاج- اثر العولمة واقتصاديات المعرفة على الدول النامية - كلية الدراسات العليا -جامعة النيلين 2008م

ثالثاً : المواقع الإلكترونية

1. www.startimes.com.22\10
2. www.sustech.edu18\11:3\3pm
3. www.Trading- secrets.guru21.10
4. https:\\www.sudaress.com\1911am:9:57(1)
5. www.m.ahewar.org/15/11.
6. www.alaray.com.uk10/26.
7. https://www.alpakaldawli.org.24 اكتوبر.3:31p:m